وحـارب النـبي اعتقـاد أن الأفلاك والكـواكب تتصرف بـإنزال المطر إذا رضـيت على من تشـاء .. وجعله شركاً ممن اعتقده [1].

4) حفظ الإسـلام للعقل ومنع الاعتـداء عليه :

جاءت الشريعة الإسلامية لتحفظ على الإنسـان تلك الأسس الـــتي تقـــوم عليها حياته ، وهي ما يسـميها الفقهـاء " الكليـات الخمس" : الـدين ، والعقل، والنفس، والمال، والنسل[2].

أما العقل –مدار حديثنا – فقد شدد الشـرع في العقوبة على من تعدى عليه :

I- فحرم شرب الخمر لأنه يزيل العقـل، قـال سـبحانه (**إنما الخمر والميسر والأنصـاب والأزلام رجس من عمل الشـيطان فاجتنبوه**)[3]

II- وحرم كل مسكر : أي كل ما يذهب بالعقل مهما تغيرت أشكاله، وتعددت أسماؤه ((**كل مسكر خمـر، وكل خمر حـرام**))[4]. وورد عن أنس رضي الله عنه ((أن النـبي جلد في الخمر أربعين بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين)) [5].

أما من جـنى على العقل فأزالـه، فـإن الشـرع يلزمه بالدية كاملـة، يقـول ابن قدامة –رحمه اللـه- في المغـني (لا نعلم في هـذا خلافـاً، وقد روي عن عمر وزيد رضي الله عنهمـــا، وإليه ذهب من بلغنا

---

1 (?) انظر مجموعة التوحيد لمحمد بن عبد الوهـاب (197)، والإسـلام والفكر العلمي (34) .

2 (?) انظر الموافقات للشاطبي (3/47).

3 (?) المائدة من 90 .

4 (?) رواه مسلم – كتاب الأشربة – حديث رقم 1587. جـ4 .

5 (?) متفق عليه – انظر كتـاب الحـدود في كل من البخـاري بـاب رقم 4 ومسلم حديث 1331 جـ3.

قوله من الفقهــاء ، وفي كتــاب النــبي لعمــرو بن حزام (وفي العقل الدية)، ولأنه أكبر المعـاني قـدراً، وأعظم الحـواس نفعـاً، فـإن به يتمـيز من البهيمـة، ويعرف حقـائق المعلومـات، ويهتـدي إلى مصـالحه، وينفي ما يضره، ويـدخل به في التكليف وهو شـرط في ثبوت الولاية، وصحة التصرفات، وأداء العبادات، فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس[1])([2] .

الوجه الخامس: [3] قـولكم (إذا تعـارض العقل مع النقل قـــدم العقل أو أوِّل النقـــل) إما يـــراد به القطعيين فلا نسلم إمكان التعـارض حينئـذ. وإما أن يراد به الظنيين فالمقدم هو الراجح مطلقـاً. وإما أن يــراد به ما أحــدهما قطعي فــالقطعي هو المقــدم مطلقاً وإذا قُدَّر أن العقلي هو القطعي كـان تقديمه لكونه قطعيـاً لا لكونه عقليـاً. فعلم أن تقـديم العقل مطلقاً خطأ . كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقليـاً خطأ.

الوجه الســادس: أن يقــال: لا نســلم انحصــار القســـمة فيما ذكر من الأقســـام الأربعة إذ من الممكن أن يقــال: يقــدم العقلي تــارة والســمعي أخــرى فأيهما كــان قطعيــاً قــدم وإن كانا جميعــاً قطعـيين فيمتنع التعـارض وإن كانا ظنـيين فـالراجح هو المقــدم. فــدعوى المــدعي أنه لابد من تقــديم العقلي مطلقــاً أو الســمعي مطلقــاً أو الجمع بين

---

1 (?) المغني لابن قدامة 8/37 .

2 (?) العقل مجاله وآثـاره في ضــوء الإســلام ، بحث مرقــوم على الآلة الكاتبة مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام .(ص 55 – 65) .

3 (?) بهذا الوجـه: تبـدأ الأوجه الـتي استقيتها من كلام شـيخ الإسـلام في كتابه (درء التعـارض) وابن القيم في كتابه (الصـواعق) وسـيكون النقل منهما بتصـرف يسـير مـني واختصـار ليوافق هـدف هـذه الرسـالة. مع التنبيه إلى أنني قد أذكر الهوامش المفيدة للدكتور محمد رشاد سالم – رحمه الله- التي تساعد على توضيح الكلام.

النقيضــين أو رفع النقيضــين دعــوى باطلة بل هنا قسم ليس من هــذه الأقســام كما ذكرنــاه بل هو الحق الذي لا ريب فيه.
الوجه السابع: قـولهم: إن قـدمنا النقل كـان ذلك طعناً في أصـله الـذي هو العقل فيكـون طعنـاً فيـه. غير مسـلم وذلك لأن قـولهم: إن العقل أصل للنقل إما أن يُـراد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علمنا بصـحته. والأول لا يقوله عاقل فــإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو غيره هو ثابت ســواء علمنا بالعقل أو بغــير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغــيره، إذ عــدم العلم ليس علمــاً بالعــدم وعــدم علمنا بالحقــائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها .
فما أخبر به الصـادق المصـدوق هو ثـابت في نفس الأمـر، سـواء علمنا صـدقه أو لم نعلمـه. ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله، سواء علم النــاس أنه رســول أو لم يعلمــوا، وما أخــبر به فهو حــق، وإن لم يصــدقه النــاس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه النـاس، فثبـوت الرسـالة في نفسها وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخـبر به في نفس الأمـر: ليس موقوفـاً على وجودنـا، فضـلاً عن أن يكــون موقوفــاً على عقولنــا، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعــالى وما يستحقه من الأسماء والصـفات ثـابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه .
فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشــرع في نفسه، ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيـداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلـوم المسـتغني عن العلم، تابع له، ليس مؤثراً فيه .

فإن العلم نوعان: أحدهما العملي، وهو ما كـان شرطاً في حصول المعلـوم، كتصـور أحـدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه.

والثـاني العلم الخـبري النظـري، وهو ما كـان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم بـه، كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصـدق رسـله وبملائكته وكتبه وغـير ذلـك، فـإن هـذه المعلومـات ثابتة سواء علمناها أو لم نعلمها، فهي مسـتغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب، فإن الشرع المنـزّل من عند الله ثابت في نفسـه، سـواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمـه، فهو مسـتغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنـــا، فـــإن العقل إذا علم ما هو عليه الشـرع في نفسه صـار عالمـاً بـه، وبما تضـمنه من الأمـور الـتي يحتـاج إليها في دنيـاه وآخرتـه، وانتفع بعلمه بـه، وأعطـاه ذلك صـفة لم تكن له قبل ذلـك، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً .

وأما إن أردوا أن العقل أصل في معرفتنا بالسـمع ودليل لنا على صـحته -وهـذا هو الـذي أردته- فيُقال: أتعنون بالعقل هنا الغريزة الـتي فينـا، أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟ .

أما الأول فلم تريـدوه، ويمتنع أن تريـدوه، لأن تلك الغريزة ليست علماً يتصـور أن يعـارض النقـل، وهي شـرط في كل علم عقلي أو سـمعي كالحيـاة، وما كان شـرطاً في الشـيء امتنع أن يكـون منافيـاً له؛ فالحياة والغريزة شرط في كل العلـوم سـمعيّها وعقليهـا، فـامتنع أن تكـون منافية لهـا، وهي أيضـاً

شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال، وإن لم تكن علماً، فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له.

وإن أرادوا بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل؛ فيقال: من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يُعلم صدق الرسول ﷺ .

وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله، مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات، وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلاً للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك.

وحينئذٍ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحاً في أصل السمع، وهذا بيّن واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحاً في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض لسمعيات صحة جميعها.

وحينئذٍ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلاً عن صحة العقليات الناقضة للسمع .

فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة

للسمع؟ فإن ما يعلم السمع، ولا يعلم السمع إلا بـه، لازم للعلم بالسـمع، لا يوجد العلم بالسـمع بدونـه، وهو ملـزوم لـه، والعلم به يسـتلزم العلم بالسـمع، والمعارض للسمع مناقض له منـاف لـه. فهل يقـول عاقـل: إنه يلـزم من ثبـوت ملازم الشـيء ثبـوت مناقضه ومعارضه !؟ .

ولكن صـاحب هـذا القـول جعل العقليـات كلها نوعاً واحداً متماثلاً في الصحة أو الفسـاد، ومعلـوم أن السمع إنما يسـتلزم صحة بعضها الملازم لـه، لا صحة البعض المنافي لـه. والنـاس متفقـون على أن ما يسـمى عقليـات منه حـق، ومنه باطـل، وما كـان شرطاً في العلم بالسمع وموجباً فهو لازم للعلم به، بخلاف المنافي المناقض له، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطاً في صحته ملازماً لثبوته، فإن الملازم لا يكون مناقضـاً، فثبت أنه لا يلـزم من تقـديم السـمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله .

الوجه الثـامن : أن يقـال : العقل إما أن يكـون عالماً بصدق الرسول، وثبـوت ما أخـبر به في نفس الأمر، وإما أن لا يكون عالماً بذلك.

فإن لم يكن عالماً امتنع التعارض عنده إذا كـان المعقـول معلومـاً لـه، لأن المعلـوم لا يعارضه المجهـول، وإن لم يكن المعقـول معلومـاً له لم يتعارض مجهولان.

وإن كان عالماً بصدق الرسـول امتنع -مع هـذا- أن لا يعلم ثبـوت ما أخـبر به في نفس الأمـر. غايته أن يقول : هذا لم يخبر بـه، والكلام ليس هو فيما لم يخـبر بـه، بل إذا علم أن الرسـول أخـبر بكـذا، فهل يمكنه -مع علمه بصـدقه فيما أخـبر وعلمه أنه أخـبر

بكـذا- أن يـدفع عن نفسه علمه بثبـوت المخـبر، أم يكون علمه بثبوت مخبره لازمـاً له لزومـاً ضـرورياً، كما تلزم سائر العلوم لزوماً ضرورياً لمقدماتها ؟ .

وإذا كـان كـذلك فـإذا قيل له في مثل هـذا : لا تعتقد ثبوت ما علمت أنه أخـبر به لأن هـذا الاعتقـاد ينافي ما علمت به أنه صادق؛ كـان حقيقة الكلام: لا تصـدقه في هـذا الخـبر لأن تصـديقه يسـتلزم عـدم تصـديقه، فيقـول: وعـدم تصـديقي له فيه هو عين اللازم المحذور، فإذا قيل: لا تصـدقه لئلا يلـزم أن لا تصدقه، كان كما لو قيل : كذبه لئلا يلـزم أن تكذبـه. فيكـون المنهي عنه هو المخـوف المحـذور من فعل المنهي عنـه، والمـأمور به هو المحـذور من تـرك المأمور به . فيكـون واقعـاً في المنهي عنـه، سـواء أطاع أو عصى، ويكون تاركاً للمأمور به سواء أطـاع أو عصى، ويكون وقوعه في المخوف المحذور على تقدير الطاعة لهذا الآمر الذي أمره بتكـذيب ما تيقن أن الرسول أخـبر به أعجل وأسـبق منه على تقـدير المعصـية، والمنهي عنه على التقـدير هو التصـديق، والمـأمور به هو التكـذيب، وحينئذ فلا يجـوز النهي عنه، سواء كان محـذوراً أو لم يكن، فإنه إن لم يكن محـذوراً لم يجز أن ينهى عنـه، وإن كـان محـذوراً فلابد منه على التقديرين، فلا فائـدة في النهي عنـه، بل إذا كـان عـدم التصـديق هو المحـذور كـان طلبه ابتداء أقبح من طلب غيره لئلا يُفضي إليه، فـإن من أمر بالزنا كـان أمـره به أقبح من أن يـأمر بـالخلوة المفضية إلى الزنا.

فهكـذا حـال من أمر النـاس أن لا يصـدقوا الرسـول فيما علمـوا أنه أخـبر بـه، بعد علمهم أنه رسـول اللـه؛ لئلا يفضي تصـديقهم له إلى عـدم

تصديقهم له، بل إذا قيل له: لا تصدقه في هذا، كـان هذا أمراً له بما يناقض ما علم به صدقه، فكان أمراً له بما يوجب أن لا يثق بشيء من خـبره، فإنه مـتى جوز كذبه أو غلطه في خبر جوز تلك في غيره.

ولهذا آل الأمر بمن سلك هـذا الطريق إلى أنهم لا يسـتفيدون من جهة الرسـول شـيئاً من الأمـور الخبرية المتعلقة بصـفات الله تعـالى وأفعالـه، بل وباليوم الآخر عند بعضهم، لاعتقادهم أن هذه فيها ما يُـردّ بتكـذيب أو تأويل وما لا يـرد، وليس لهم قـانون يرجعون إليه في هذا الأمر من جهة الرسالة، بل هذا يقول: ما أثبته عقلك فأثبته، وإلا فلا، وهذا يقـول: ما أثبته كشفك فأثبته، وإلا فلا، فصار وجـود الرسـول عنـدهم كعدمه في المطـالب الإلهية وعلم الربوبيـة، بل وجوده – على قولهم – أضر من عدمـه، لأنهم لم يستفيدوا من جهته شيئاً، واحتاجوا إلى أن يدفعوا ما جاء به: إما بتكذيب، وإما بتفويض، وإما بتأويل.

الوجه التاسع : أنه إذا علم صـحة السـمع وأن ما أخـبر به الرسـول فهو حق فإما أن يعلم أنه أخـبر بمحل النـــزاع أو يظن أنه أخـــبر به أو لا يعلم ولا يظن، فـــإن علم أنه أخـــبر به امتنع أن يكـــون في العقل ما ينافي المعلوم بسمع أو غيره فـإن ما علم ثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل ينـاقض ذلـك. وإن كـان مظنونـاً أمكن أن يكـون في العقل علم ينفيه وحينئذٍ فيجب تقـديم العلم على الظن لا لكونه معقولاً أو مسموعاً بل لكونه علماً، كما يجب تقديم ما علم بالسـمع على ما ظن بالعقل وإن كـان الـذي عارضه من العقل ظنياً. فإن تكافئا وقف الأمـر، وإلا قـدّم الـراجح، وإن لم يكن في السـمع علم ولا ظن

فلا معارضة حينئـذٍ، فتـبين أن الجـزم بتقـديم العقل مطلقاً خطأ وضلال.

الوجه العاشر: أن يقـــال : إذا تعـــارض الشـــرع والعقل وجب تقـــديم الشـــرع؛ لأن العقل مصـــدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر بـه، ولا العلم بصـدقه موقـوف على كل ما يخبر به العقل .

ومعلـوم أن هـذا إذا قيل أوجه من قـولهم، كما قـــال بعضـــهم : يكفيك من العقل أن يعلمك صـــدق الرسول ومعاني كلامه. وقال بعضهم: العقل متـول، وَلّي الرسول ثم عزل نفسه، لأن العقل دل على أن الرســول يجب تصــديقه فيما أخــبر، وطاعته فيما أمر.

والعقل يــدل على صــدق الرســول دلالة عامة مطلقـة. وهـذا كما أن العـامي إذا علم عين المفـتي ودل غيره وبين له أنه عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الدال والمفتي وجب على المستفتي أن يقـدم قـول المفـتي، فـإذا قـال له العـامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فـــإذا قـــدمت قوله على قـــولي عند التعـــارض قـــدحت في الأصل الـــذي به علمت أنه مفت، قـــال له المســـتفتي : أنت لما شـــهدت بأنه مفت، ودللت على ذلك، شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك، كما شهد به دليلك، وموافقـتي لك في هـذا العلم المعين لا يســــــــتلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، وخطؤك فيما خـالفت فيه المفـتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهـاد واسـتدلال، ثم خالفته باجتهــــاد واســـتدلال كنت مخطئـــاً في الاجتهاد والاستدلال الذي خـالفت به من يجب عليك

تقليده واتباع قوله، وإن لم تكن مخطئاً في الاجتهـاد والاســتدلال الــذي به علمت أنه عــالم مفت يجب عليك تقليده. هذا مع علمه بـأن المفـتي يجـوز عليه الخطــأ، والعقل يعلم أن الرســول في خــبره عن الله تعــالى، لا يجــوز عليه الخطـــأ، فتقديمه قـــول المعصوم على ما يخالفه من اســتدلاله العقلي أولى من تقـديم العـامي قـول المفـتي على قوله الـذي يخالفه.

وكذلك أيضــاً إذا علم النـاس وشـهدوا أن فلانــاً خبير بالطب أو بالقيافة أو الخـرص أو تقـويم السـلع ونحو ذلك، وثبت عند الحاكم أنه عـالم بـذلك دونهم، أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشـهود الشـاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والخـرص والتقـويم أهل العلم بــذلك. وجب تقــديم قــول أهل العلم بــالطب والقيافة والخرص والتقويم على قول الشهود الـذين شــهدوا لهم، وإن قــالوا: نحن زكينا هــؤلاء، وبأقوالنا ثبتت أهليتهم، فالرجوع في محل النـــزاع إليهم دوننا يقدح في الأصل الذي ثبت به قولهم.

كما قال بعض الناس : إن العقل مزكي الشــرع ومعدله، فإذا قدم الشرع عليه كان قدحاً فيمن زكاه وعدله، فيكون قدحاً فيه.

قيل لهم: أنتم شــــهدتهم بما علمتم من أنه من أهل العلم بــالطب أو التقــويم أو الخــرص أو القيافة ونحو ذلــك، وأن قوله في ذلك مقبــول دون قــولكم، فلو قدمنا قولكم عليه في هذه المسـائل لكـان ذلك قــدحاً في شــهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهــذه الأمــور، وإخبــاركم بــذلك لا ينــافي قبــول قوله دون أقوالكم في ذلك، إذ يمكن إصـابتكم في قـولكم: هو أعلم منا، وخطـؤكم في قــولكم: نحن أعلم ممن هو

أعلم منا فيما ينازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا، بل خطؤكم في هذا أظهر.

والإنسان قد يعلم أن هـذا أعلم منه بالصـناعات كالحراثة والنسـاجة والبنـاء والخياطة وغـير ذلك من الصناعات، وإن لم يكن عالماً بتفصيل تلك الصناعة، فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النـزاع قدحاً فيما علم به أنه أعلم منه .

ومن المعلـــوم أن ما بينه الرســـول لـــذوي العقـــول أعظم من مباينة أهل العلم بالصـــناعات العلمية والعملية والعلـوم العقلية الاجتهادية كـالطب والقيافة والخرص والتقويم لسـائر النـاس، فـإن من النـاس من يمكنه أن يصـير عالمـاً بتلك الصـناعات العلمية والعملية كعلم أربابها بهـــا، ولا يمكن من لم يجعله الله رسولاً إلى النـاس أن يصـير بمنـــزلة من جعله الله تعـالى رسـولاً إلى النـاس، فـإن النبـوة لا تنــال بالاجتهــاد، كما هو مــذهب أهل الملــل، وعلى قـــول من يجعلها مكتســـبة من أهل الإلحـــاد من المتفلسـفة وغـيرهم فإنها عنـدهم أصـعب الأمـور، فالوصول إليها أصعب بكثـير من الوصـول إلى العلم بالصناعات والعلوم العقلية .

وإذا كان الأمر كـذلك فـإذا علم الإنسـان بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خـبره – كـان عقله يـوجب عليه أن يسـلم مـوارد النـــزاع إلى من هو أعلم به منــه، وأن لا يقــدم رأيه على قولــه، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليــوم الآخر منــه، وأن التفــاوت الــذي بينهما في

العلم بـــذلك أعظم من التفـــاوت الـــذي بين العامة وأهل العلم بالطب.

فإذا كان عقله يـوجب أن ينقـاد لطـبيب يهـودي فيما أخــبره به من مقــدرات من الأغذية والأشــربة والأضـــمدة والمســـهلات، واســـتعمالها على وجه مخصـــوص، مع ما في ذلك من الكلفة والألم، لظنه أن هـذا أعلم بهـذا مـني، وأني إذا صـدقته كـان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي، مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثـيراً، وأن كثـيراً من النــاس لا يشــفى بما يصـفه الطـبيب، بل قد يكـون اسـتعماله لما يصـفه سـبباً في هلاكــه، ومع هـذا فهو يقبل قوله ويقلــده، وإن كان ظنه واجتهـاده يخـالف وصـفه، فكيف حـال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام؟ !.

والرسل صادقون مصدوقون لا يجـوز أن يكــون خــــبرهم على خلاف ما أخـــبروا به قـــط، والـــذين يعارضـــون أقـــوالهم بعقـــولهم عنـــدهم من الجهل والضلال ما لا يحصـيه إلا ذو الجلال، فكيف يجـوز أن يعارض ما لم يخطئ قط بما لم يصب في معارضته له قط؟ .

الوجه الحادي عشر : أن يقـال: تقـديم المعقـول على الأدلة الشـــرعية ممتنع متنـــاقض، وأما تقـــديم الأدلة الشـرعية فهو ممكن مؤتلـف، فـوجب الثـاني دون الأول، وذلك لأن كون الشيء معلومـاً بالعقــل، أو غير معلـوم بالعقـل، ليس هو صـفة لازمة لشـيء من الأشياء، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيداً قد يعلم بعقله مـالا يعلمه بكر بعقلـه، وقد يعلم الإنسان في حال يعقله ما يجهله في وقت آخر.

والمسائل التي يقـال إنه قد تعـارض فيها العقل والشـــــرع جميعها مما اضـــــطرب فيه العقلاء، ولم

يتفقـوا فيها على أن مـوجب العقل كـذا، بل كل من العقلاء يقول: إن العقل أثبت، أو أوجب، أو سـوغ ما يقول الآخـر: إن العقل نفـاه، أو أحالـه، أو منع منـه، بل قد آل الأمر بينهم إلى التنــازع فيما يقولــون إنه من العلــوم الضــرورية، فيقــول هــذا : نحن نعلم بالضـرورة العقلية ما يقـول الآخـر: إنه غـير معلـوم بالضرورة العقلية .

كما يقــول أكــثر العقلاء: نحن نعلم بالضــرورة العقلية امتناع رؤية مـرئي من غـير معاينة ومقابلـة، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن .

ويقول أكثر العقلاء: إن كـون الموصـوف عالمـاً بلا علم قــادراً بلا قــدرة حيــاً بلا حيــاة ممتنع في ضرورة العقل، وآخرون ينازعون في ذلك .

ويقــول أكــثر العقلاء: إن كــون الشــيء الواحد أمراً نهياً خـبراً ممتنع في ضـرورة العقـل، وآخـرون ينازعون في ذلك.

ويقــول أكــثر العقلاء: إن كــون العقل والعاقل والمعقـول، والعشق والعاشق والمعشـوق، الوجـود والموجود والوجـوب والعناية أمـراً واحـداً، هو ممتنع في ضرورة العقل، وآخرون ينازعون في ذلك.

ويقـول جمهـور العقلاء: إن الوجـود ينقسم إلى واجب وممكن وقــديم ومحــدث، وإن لفظ الوجــود يعمهما ويتناولهما، وإن هذا معلـوم بضـرورة العقـل، ومن الناس من ينازع في ذلك.

ويقــول جمهــور العقلاء: إن حــدوث الأصــوات المسموعة من العبـاد بـالقرآن أمر معلـوم بضـرورة العقل، ومن الناس من ينازع في ذلك.

وجمهور العقلاء يعلمون أن كون نفس الإنســان هي العالمة بـالأمور العامة الكليـة، والأمـور الخاصة

الجزئية معلوم بضرورة العقل، ومن الناس من نازع في ذلك، وهذا باب واسع .

فلو قيل بتقــديم العقل على الشـــرع، وليست العقول شيئاً واحداً بيناً بنفسه، ولا عليه دليل معلوم للنـاس، بل فيها هـذا الاختلاف والاضـطراب؛ لـوجب أن يحــال النــاس على شـــيء لا ســبيل إلى ثبوته ومعرفته، ولا اتفاق للناس عليه .

وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، وهـذه صـفة لازمة لـه، لا تختلف بـاختلاف أحـوال النـاس، والعلم بـذلك ممكن ، ورد النـاس إليه ممكن، ولهـذا جـاء التنــزيل بـرد النـاس عند التنـازع إلى الكتـاب والسـنة، كما قـال تعـالى: (**يا أيها الـذين آمنـوا أطيعـوا الله وأطيعـوا الرسـول وأولي الأمر منكم فـإن تنـازعتم في شـيء فـردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليـوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسن تأويلاً**) فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهـذا يوجب تقـديم السـمع، وهـذا هو الـواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسـهم وبراهينهم لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافـاً واضـطراباً، وشكاً وارتياباً .

ولذلك قال تعالى : (**كان الناس أمة واحــدة فبعث الله النبيين مبشـرين منـذرين وأنـزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين النــاس فيما اختلفوا فيه**) فأنزل الله الكتاب حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيـه، إذ لا يمكن الحكم بين النـاس في مــوارد النـــزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتــاب منـزّل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غـــيره، وإن لم يمكنه بيـــان ذلك

لغــيره، ولكن ما علم بصــريح العقل لا يتصــور أن يعارضه الشرع ألبته، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

الوجه الثاني عشر: أن يقال: المسائل التي يقال : إنه قد تعـــارض فيها العقل والســـمع ليست من المسـائل البينة المعروفة بصـريح العقـل، كمسـائل الحساب والهندسة والطبيعيـات الظـاهرة والإلهيـات البينة ونحو ذلك، بل لم ينقل أحد بإسناد صـحيح عن نبينا ﷺ شـيئاً من هـذا الجنس، ولا في القـرآن شـيء من هـــذا الجنس؛ ولا يوجد ذلك إلا في حـــديث مكـذوب موضـوع يعلم أهل النقل أنه كـذب، أو في دلالة ضعيفة غلط المستدل بها على الشرع .

فـالأول : مثل حـديث عـرق الخيل الـذي كذبه بعض الناس على أصحاب حمّاد بن سلمة، قالوا: إنه كذبه بعض أهل البـدع، واتهمـوا بوضـعه محمد بن شجاع الثلجي[1] ، وقـالوا: إنه وضـعه ورمى به بعض أهل الحديث، ليقال عنهم أنهم يروون مثل هذا، وهو الـذي يقـال في متنـه: ((**إنه خلق خيلاً فأجراهـا، فعـــرقت، فخلق نفسه من ذلك العـــرق**))[2]

---

[1] (?) هو محمد بن شجاع الثلجي البغدادي أبو عبد الله، فقيه العـراق في وقته من أصحاب أبي حنيفة، وكـان فيه ميل إلى الاعـتزال، واحتج لفقه أبي حنيفة بالحـديث وقـواه بـه، وله مؤلفـات منهـا: ((النـوادر)) و ((المضاربة)) و ((الرد على المشبهة)) ولرجال الحديث فيه مطـاعن كما نقل الفتني عن ابن عدي أنه كان يضع أحاديث في التشبيه ينسـبها إلى المحدثين، انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ 2/184؛ تهـذيب التهـذيب 9/220؛ الجواهر المضيئة 2/60،438؛ ميزان الاعتـدال 3/71؛ تـاريخ بغداد 5/350؛ الوافي بالوفيات 3/147-148؛ الفهرست لابن النـديم، ص206-207، تذكرة الموضوعات، ص291، لسـان المـيزان 6/692، الأعلام 7/28 .

[2] (?) أورد السيوطي هذا الحديث ضـمن الأحـاديث الموضـوعة في اللآلئ المصنوعة 1/3 عن الحاكم عن أبي هريرة قال: قيل يا رسـول الله مم ربنـا؟ قـال: ((**من مـاء مـرور لا من أرض ولا من سـماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العـرق**))، ثم ذكر السـيوطي قـول الحـاكم بأنه موضـوع، واتهم بوضـعه محمد بن شـجاع

تعـالى الله عن فرية المفـترين وإلحـاد الملحـدين؛ وكذلك حديث نزوله عشـية عرفة إلى الموقف على جمل أورق، ومصافحته للركبـان، ومعانقته للمشـاة، وأمثال ذلك: هي أحـاديث مكذوبة موضـوعة باتفـاق أهل العلم، فلا يجوز لأحد أن يـدخل هـذا وأمثاله في الأدلة الشرعية.

والثـاني: مثل الحـديث الـذي في الصـحيح عن النـبي أنه قـال: ((**يقـول الله تعـالى : عبـدي مرضـــتُ فلم تعـــدني، فيقـــول: رب كيف أعــودك وأنت رب العــالمين؟ فيقــول : أما علمت أن عبـــدي فلانـــاً مـــرض، فلو عدته لوجدتني عنـده، عبـدي جُعْتُ فلم تطعمـني، فيقـــــول: رب كيف أطعمـــــك، وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي**))[1].

فإنه لا يجـــوز لعاقل أن يقـــول: إن دلالة هـــذا الحـديث مخالفة لعقل ولا سـمع، إلا من يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخـالق سـبحانه وتعالى، ومن قال هذا فقد كذب على الحديث. ومن قال إن هذا ظاهر الحديث أو مدلوله أو مفهومه فقد كـذب، فـإن الحـديث قد فسـره المتكلم بـه، وبيّن مراده بياناً زالت به كل شبهة، وبيّن فيه أن العبد هو الـذي جـاع وأكل ومـرض وعـاده العـوّاد، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يُعَد.

بل غـير هـذا البـاب من الأحـاديث، كالأحـاديث المروية في فضـائل الأعمـال على وجه المجازفـة،

الثلجي ، قال الحـاكم: ولا يضع مثل هـذا مسـلم، زاد السـيوطي: ((**ولا عاقل**)) ، ثم نقل كلام الـذهبي عن ابن شـجاع. وذكر ابن عـراق هـذا الحديث في تنـزيه الشـريعة 1/143، وذكـره محمد بن طـاهر الهنـدي الفتني في تذكرة الموضوعات، ص 291 .

[1] (?) ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بألفاظ مختلفة 4/990 .

كما يروى مرفوعاً: ((**أنه من صلى ركعتين في يوم عاشوراء يقرأ فيها بكذا وكذا كُتب له ثواب سبعين نبياً**)) [1] ونحو ذلك، هو عند أهل الحديث من الأحاديث الموضوعة، فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يعلم عن النبي حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلاً عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البيّن لعامة العقلاء، فإن ما يُعلم بالعقل الصريح البيّن أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية .

فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فأن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسي، وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم، ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجّرد رأيهم

---

[1] (?) ذكر محمد بن طاهر الهندي في تذكرة الموضوعات ص 43 الحديث التالي ((**من صلى يوم عاشوراء أربعين ركعة بعد الظهر يقرأ في كل ركعة آية الكرسي عشر مرات ، والإخلاص إحدى عشرة مرة، والمعوذتين خمس مرات**)) . وقال: إنه موضوع. وفي الآلئ : ((**فضل أربع ركعات بالفاتحة والإخلاص خمسين مرة يوم عاشوراء**)). وقال إنه موضوع . وانظر : الفوائد المجموعة، ص 47 .

إما متنـــازعين مختلفين، وإما حيـــارى منهـــوكين، وغالبهم يرى أن إمامة أحذق في ذلك منه.

ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلـدين لأئمتهم فيما يقولـون إنه من العقليـات المعلومة بصـريح العقـل، فنجد أتبـاع أرسـطو طـاليس يتبعونه فيما ذكـره من المنطقيات والطبيعيـات مع أن كثـيراً منهم قد يـرى بعقله ما قاله أرسطو، وتجده لحسن ظنه به يتوقف في مخالفته، أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه، مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصـريح العقل أن في المنطق من الخطأ البيّن ما لا ريب فيه .

وأما كلامه وكلام أتباعــــــــه: كالإســــــــكندر الأفروديسي[1]، وبـــــــرقلس[2]، وناســــــطيوس[3]، والفارابي، وابن سينا، والسـهروردي المقتـول، وابن رشد الحفيــد، وأمثــالهم في الإلهيــات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهـور عقلاء بـــني آدم، بل في كلامهم من التنــاقض مــالا يكــاد يُستقصى.

وكـذلك أتبـاع رؤوس المقـالات الـتي ذهب إليها من ذهب من أهل القبلـة، وإن كـان فيها ما فيها من البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمــة، ففيها أيضاً من مخالفة العقل الصريح ما لا يعلمه إلا اللـــه، كأتبـــاع أبي الهـــذيل العلاّف، وأبي إســـحاق

---

1 (?) من أعظم شــراح أرســطو، ولد في أفروديســيا من أعمــال آســيا الصـغرى، وتـولى تـدريس الفلسـفة الأرسـطية في أثينا ما بين سـنتي 198، 211م .
انظر : تـاريخ الفلســفة اليونانية ليوسف كـرم، ص32، ط. القــاهرة، 1958. وانظر ترجمته ومصــنفاته في: طبقــات الأطبــاء 1/105-107؛ الفهرست لابن النــديم، ص252-253؛ الملل والنحل 2/1037-1040 وقد نشر له الـــدكتور عبد الـــرحمن بـــدوي بعض مقالاته في كتابه ((أرسطو عند العرب)).

2 (?) هو آخر وأشهر ممثلي الأفلاطونية الجديدة، ولد بالقسطنطينية سنة 412م. وتلقى الفسـلفة في الإســكندرية ثم في أثينا حيث صــار زعيم مدرستها الفلسفية، وقد كان برقلس من القائلين بقـدم العـالم، تـوفي ســـنة 485م. تـــرجم له ابن النـــديم في الفهرست (ص 252) وذكر مصـنفاته، وأورد الشهرسـتاني في الملل والنحل 2/1025-1032 أدلته على قدم العـالم. وقد نشر الـدكتور عبد الـرحمن بـدوي رسـالة له في قــدم العــالم (مع رســائل أخــرى) في كتابه ((الأفلاطونية المحدثة عند العرب)) القاهرة، 1955 .

3 (?) من شراح أرسـطو مع أنه كـان أفلاطونيـاً محـدثاً. ولد سـنة 317م. وعاش في القسطنطينية وأيد الإمبراطور جوليـان في العمل على بعث الوثيقة وتوفي سنة 388م.
انظر : يوسف كـرم، المرجع السـابق 303. وانظر ترجمته والكلام عن آرائه ومصنفاته في : الفهرست لابن النديم، ص253، ابن القفطي، ص 107؛ الملل والنحل 2/1033-1036. وقد نشر له الدكتور عبد الرحمن بدوي مقالة وشطرا من شـرحه لمقالة (اللام) في كتابه ((أرسـطو عند العرب)) .

النّظـــــام، وأبي القاسم الكعـــــبي، وأبي علي وأبي هاشم، وأبي الحسين البصري، وأمثالهم.

وكذلك أتباع من هو أقرب إلى السنة من هؤلاء، كأتبـاع حسـين النّجـار، وضـرار بن عمـرو، مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغـوث الـذي نـاظر أحمد بن حنبـــل، ومثل حفص الفـــرد الـــذي كـــان ينـــاظر الشافعي، وكذلك أتبـاع متكلمي أهل الإثبـات كأتبـاع أبي محمد عبد الله بن ســـــعيد بن كُلاب، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن كــرام، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وغيرهم .

بل هــذا موجــود في أتبــاع أئمة الفقهــاء وأئمة شـــيوخ العبـــادة، كأصـــحاب أبي حنيفة والشـــافعي ومالك وأحمد وغــيرهم، تجد أحــدهم دائمــاً يجد في كلامهم ما يــراه هو بــاطلاً، وهو يتوقف في رد ذلـك، لاعتقاده أن إمامه أكمل منه عقلاً وعلماً وديناً، هـــذا مع علم كل من هـــؤلاء أن متبوعه ليس بمعصـــوم، وأن الخطأ جائز عليه، ولا تجد أحداً من هؤلاء يقـــول : إذا تعـارض قـولي وقـول متبـوعي قدّست قـولي مطلقاً، لكنه إذا تبيّن له أحياناً الحق في نقيض قـول متبوعه، أو أن نقيضه أرجح منه قدّمــه، لاعتقـاده أن الخطأ جائز عليه .

فكيف يجوز أن يقـال: إن في كتـاب الله وسـنة رســوله الصــحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمـــرو بعقله أنه باطـــل؟ وأن يكـــون كل من اشـــتبه عليه شـــيء مما أخـــبر به النـــبي قـــدّم رأيه على نص الرسول في أنبـاء الغيب الـتي ضـلّ فيها عامة من دخل فيها لمجرد رأيه، بـدون الاسـتهداء بهـدي اللـه، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبـه، مع علم كل أحد بقصـوره وتقصـيره في هـذا

الباب، وبما وقع فيه من أصـحابه وغـير أصـحابه من الاضطراب؟.

ففي الجملــة: النصــوص الثابتة في الكتــاب والسنة لا يعارضها معقول بَيّن قـط، ولا يعارضـها إلا ما فيه اشـــتباه واضـــطراب، وما علم أنه حـــق، لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق .

بل نقـول قـولاً عامـاً كليـاً: إن النصـوص الثابتة عن الرسول لم يعارضها قط صريح معقول، فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها، وإنما الذي يعارضها شـبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمـتى وقع الاستفسـار والبيـان ظهر أن ما عارضـها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية. ومما يوضح هذا :

الوجه الثالث عشر : وهو أن يقال: القول بتقـديم الإنســـان لمعقوله على النصـــوص النبوية قـــول لا ينضبط، وذلك لأن أهل الكلام، والفلسـفة الخائضـين المتنازعين فيما يسـمُّونه عقليـات، كل منهم يقـول: إنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدعي الآخر أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره نقيضه.

وهــذا من حيث الجملة معلــوم؛ فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشـيعة يقولـون: إن أصــلهم المتضــمن نفي الصــفات والتكــذيب بالقــدر –الــذي يســمونه التوحيد والعــدل- معلــوم بالأدلة العقلية القطعيــة، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولـون: إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية.

بل الطائفتــان ومن ضــاهاها يقولــون: إن علم الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجـــــرد بدون السمع، كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال،

وهـذا هو الـذي يجعلونه قطعيـاً، ويؤثمـون المخـالف فيه .

وكـــلٌ من طـــائفتي النفي والإثبـــات فيهم من الـــذكاء والعقل والمعرفة ما هم متمـــيزون به على كثير من الناس؛ وهـذا يقـول: إن العقل الصـريح دل على النفي، والآخر يقــول: العقل الصــريح دل على الإثبات .

وهم متنــازعون في المســائل الــتي دلت عليها النصوص، كمسائل الصـفات والقـدر. وأما المسـائل المولـدة كمسـألة الجـوهر الفـرد وتماثل الأجسـام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النـــزاع بينهم ما يطـــول استقصـــاؤه، وكل منهم يـــدعي فيها القطع العقلي.

ثم كل من كـان عن الســنة أبعد كـان التنــازع والاختلاف بينهم في معقـــــولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغـــداديين منهم من النـــزاع ما يطـــول ذكـــره. والبصـــريون أقـــرب إلى الســـنة والإثبـــات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون البـارئ سميعاً بصيراً مع كونه حياً عليماً قـديراً، ويثبتـون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الـدنيا، ويثبتـون خـبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلـك. ثم بين المشايخية[1] والحسينية – أتباع أبي الحسـين البصري- من التنازع ما هو معروف.

[1] (?) قــال الأســتاذ رشــاد ســالم –رحمه اللــه-: لم أجد فرقة من الفــرق تــدعى المشايخية، ويبدو أن ابن تيمية يشير إلى مشايخ المعتزلة البغداديين الذين خـالفهم أبو الحسين البصري. وانظر: اعتقادات فـرق المسـلمين والمشـركين للـرازي، ص 45؛ الملل والنحل 1/1078. وانظر أيضاً : المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (ط. دمشق، 1384/1964) الفهرست: مادة شيوخكم (المعتزلة)، شيوخنا البغداديون .

وأما الشـــيعة فـــأعظم تفرقـــاً واختلافـــاً من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السـنة منهم، حـتى قيل : إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة.

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جـامع، بل هم أعظم اختلافـــاً من جميع طوائف المســـلمين واليهـــود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفـارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سـلفه من النـــزاع والاختلاف ما يطـول وصـفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطـول وصـــفه. وأما ســـائر طوائف الفلاســـفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحـــده لكـــان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلـــة، والهيئة علم رياضي حسابي هو من أصح علومهم، فإذا كـان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيـات أو المنطق؟ فكيف بالإلهيات؟ .

واعتبر هذا بما ذكره أربـاب المقـالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية، كما نقله الأشعري عنهم في كتابه في ((مقالات غير الإسلاميين)) .

فكلامهم في العلم الرياضي – الـــــذي هو أصح علـومهم العقلية – قد اختلفـوا فيه اختلافـاً لا يكـاد يحصى، ونفس الكتـاب الـذي اتفق عليه جمهـورهم- وهو كتاب ((المجسطي)) لبطليمـوس[1] – فيه قضـايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح، وفيه قضـايا ينازعه غيره فيها، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب.

---

[1] (?) بطليموس القلوذي العالم المشهور صاحب كتاب المجسطي في الفلك إمـام في الرياضة، كان في أيام اندرياسيوس وفي أيام أنطمبوس من ملوك الـروم وبعد أيرقس بمائتين وثمانين سنة . فأما كتاب المجسطي فهو ثلاث عشرة مقالـة. وأول من عني بتفسيره وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك .
انظر عنه : تاريخ الحكماء ص 95-98، طبقات الأطباء ص 35-38؛ الفهرست لابن النديم، ص267-268؛ خطط المقريزي 1/154. وانظر منهاج السنة 1/127 .

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم، وهل هو مركب من المـادة والصـورة، أو الأجـزاء الـتي لا تنقسم، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟.

وكثير من حذاق النظار حار في هـذه المسـائل، حتى أذكياء الطوائف كـأبي الحسـين البصـري، وأبي المعـــالي الجويـــني، وأبي عبد الله بن الخطيب – حاروا في مسألة الجوهر الفرد، فتوقفـوا فيها تـارة، وإن كـانوا قد يجزمـون بها أخـرى، فـإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتـابين أو كتاب واحد، وتارة يحار فيهـا، مع دعـواهم أن القـول الـــذي يقولونه قطعي برهـــاني عقلي لا يحتمل النقيض!

وهـــذا كثـــير في مســـائل الهيئة ونحوها من الرياضـــيات، وفي أحكـــام الجسم وغـــيره من الطبيعيـــات، فما الظن بـــالعلم الإلهي؟ وأســـاطين الفلسـفة يزعمـون أنهم لا يصـلون فيه إلى اليقين، وإنما يتكلمون فيه بالأولى والأحرى والأخلق.

الوجه الرابع عشر: أن يعـارض دليلهم بنظـير ما قالوه، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقـديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضـين، وتقـديم العقل ممتنـع، لأن العقل قد دل على صـحة السـمع ووجـوب قبـول ما أخـبر به الرسـول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقـــل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصـــلح أن يكـون معارضـاً للنقـل، لأن ما ليس بـدليل لا يصـلح لمعارضة شـيء من الأشـياء، فكـان تقـديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه.

وهذا بين واضـح؛ فـإن العقل هو الـذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لخبره، فـإن

جاز أن تكـون هـذه الدلالة باطلة لبطلان النقل لـزم أن لا يكــون العقل دليلاً صــحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صـحيحاً لم يجز أن يتبع بحـال، فضـلاً عن أن يقـدم؛ فصـــار تقـــديم العقل على النقل قـــدحاً في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله، وإذا كـان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه، والقدح فيه يمنع دلالتـه، والقـدح في دلالته يقـــدح في معارضـــته، كـــان تقديمه عند المعارضة مبطلاً للمعارضـــة، فـــامتنع تقديمه على النقـــل، وهو المطلـــوب. وأما تقـــديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه.

ومما يوضح هذا أن يقال:

معارضة العقل لما دل العقل على أنه حق دليل على تنـــاقض دلالتـــه، وذلك يـــوجب فســـادها، وأما الســـمع فلم يعلم فســـاد دلالته ولا تعارضـــها في نفســـها، وإن لم يعلم صـــحتها. وإذا تعـــارض دليلان أحـــدهما علمنا فسـاده والآخر لم نعلم فسـاده كـان تقـديم ما لم يعلم فسـاده، أقـرب إلى الصـواب من تقديم ما يعلم فساده كالشاهد الذي علم أنه يصـدق ويكذب، والشاهد المجهول الذي لم يعلم كذبه، فـإن تقـــديم قـــول الفاسق المعلـــوم كذبه على قـــول المجهول الذي لم يعلم كذبه لا يجوز، فكيف إذا كان الشـــاهد هو الـــذي شـــهد بأنه قد كـــذب في بعض شهاداته؟!

والعقل إذا صدق السـمع في كل ما يخـبر به ثم قال: إنه أخبر بخلاف الحق، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله، وشهد له بأنه لا يجب قبوله، وشـهد بأن الأدلة السمعية حق، وأن ما أخبر به السـمع فهو حـق، وشـهد بـأن ما أخـبر به السـمع فليس بحـق، فكان مثله مثل من شهد لرجلٍ بأنه صادق لا يكذب،

وشهد له بأنه قد كذب، فكان هذا قدحاً في شـهادته مطلقـاً وتزكيتـه، فلا يجب قبـول شـهادته الأولى ولا الثانية، فلا يصلح أن يكون معارضاً للسمع بحال.

ولهـذا تجد هـؤلاء الـذي تتعـارض عنـدهم دلالة العقل والسمع في حيرةٍ وشك واضـطراب، إذ ليس عندهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم، كما أنهم أيضـاً في نفس المعقـول الـذي يعارضـون به السمع في اختلاف وريب واضـطراب وذلك كله مما يـبين أنه ليس في المعقـول الصـريح ما يمكن أن يكـون مقـدماً على ما جـاءت به الرسـل، وذلك لأن الآيات والـبراهين دالة على صـدق الرسـل، وأنهم لا يقولـون على الله إلا الحـق، وأنهم معصـومون فيما يبلغونه عن الله من الخـبر والطلب، لا يجـوز أن يسـتقر في خـبرهم عن الله شـيء من الخطـأ، كما اتفق على ذلك جميع المقـرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

فـوجب أن جميع ما يخـبر به الرسـول عن الله صدق وحق، لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لـدليل عقلي ولا سـمعي. فمـتى علم المـؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزماً قاطعاً أنه حق، وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به، وأنه يمنع أن يعارضه دليل قطعي، لا عقلي ولا سـمعي، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضـة، وشـبه من جنس شـبه السوفسطائية .

وإذا كان العقل العالم بصدق الرسـول قد شـهد له بـذلك، وأنه يمتنع أن يعـارض خـبره دليل صـحيح، كـان هـذا العقل شـاهداً بـأن كل ما خـالف خـبر

الرسـول فهو باطـل، فيكـون هـذا العقل والسـمع جميعاً شهد ببطلان العقل المخالف للسمع .

فإن قيل : فهذا يوجب القدح في شهادة العقل، حيث شـهد بصـدق الرسـول، وشـهد بصـدق العقل المناقض لخبره.

قيل له: عن هذا جوابان:

أحدهما: إنا نحن يمتنع عنـدنا أن يتعـارض العقل والسـمع القطعيـان، فلا تبطل دلالة العقـل، وإنما ذكرنا هـذا على سـبيل المعارضـة، فمن قـدّم دلالة العقل على السـمع يلزمه أن يقـدّم دلالة العقل الشـاهد بتصـديق السـمع، وأنه إذا قـدم دلالة العقل لـزم تناقضـها وفسـادها، وإذا قـدم دلالة السـمع لم يلـزم تناقضـها في نفسـها، وإن لزمه أن لا يعلم صـحتها، وما علم فسـاده أولى بـالرد مما لم تعلم صحته ولا فساده.

والجواب الثـاني: أن نقـول: الأدلة العقلية الـتي تعارض السـمع غـير الأدلة العقلية الـتي يعلم بها أن الرسول صـادق، وإن كـان جنس المعقـول يشـملها. ونحن إذا أبطلنا ما عـارض السـمع إنما أبطلنا نوعـاً مما يسمى معقولاً، لم نبطل كل معقـول، ولا أبطلنا المعقـول الـذي علم به صـحة المنقـول، وكـان ما ذكرناه موجباً لصـحة السـمع وما علم به صـحته من العقل.

ولا مناقضة في ذلـك، ولكن حقيقته أنه قد تعـارض العقل الـدال على صـدق الرسـول والعقل المناقض لخبر الرسول، فقـدّمنا ذلك المعقـول على هذا المعقول، كما نقـدّم الأدلة على صـدق الرسـول على الحجج الفاسـدة والقادحة في نبـوات الأنبيـاء، وهي حجج عقليـة. بل شـبهات المبطلين القـادحين

في النبـــوات قد تكـــون أعظم من كثـــير من الحجج العقلية التي يعارض بها خبر الأنبيـاء عن أسـماء الله وصـــفاته وأفعاله ومعـــاده، فـــإذا كـــان تقـــديم الأدلة العقلية الدالة على أنهم صـــادقون في قـــولهم: «أن الله أرســـــلهم» مقدمة على ما ينـــــاقض ذلك من العقليـــــات، كـــــذلك تقـــــديم هـــــذه الأدلة العقلية المستلزمة لصدقهم فيما أخـبروا به على ما ينـاقض ذلك من العقليات، وعـاد الأمر إلى تقـديم جنس من المعقولات على جنس.

وهذا متفق عليه بين العقلاء، فـإن الأدلة العقلية إذا تعارضت فلابد من تقـــديم بعضـــها على بعض، ونحن نقول: لا يجوز أن يتعـارض دليلان قطعيـان: لا عقليـان ولا سـمعيان، ولا سـمعي وعقلي، ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القـــولين تعارضـــهما لعـــدم فهمه لفساد أحدهما.

فإن قيل : نحن نسـتدل بمخالفة العقل للسـمع على أن دلالة السمع المخالفة له باطلـة، إما لكـذب الناقل عن الرسول، أو خطئه في النقل، وإما لعـــدم دلالة قوله على ما يخالف العقل في محل النـزاع.

قيل : هـــذا معـــارض بـــأن يقـــال: نحن نســـتدل بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة العقل المخالفة له باطلة لبطلان بعض مقـــدماتها، فـــإن مقـــدمات الأدلة العقلية المخالفة للســـــمع فيها من التطويل والخفاء والاشتباه والاختلاف والاضـطراب ما يـوجب أن يكون تطـرق الفسـاد إليها أعظم من تطرقه إلى مقدمات الأدلة السمعية.

ومما يـــبين ذلك أن يقـــال: دلالة الســـمع على مواقع الإجماع مثل دلالته على مـوارد النـــزاع، فـإن دلالة الســـمع على علم الله تعـــالى وقدرته وإرادته

وسمعه وبصره، كدلالته على رضـاه ومحبته وغضـبه واستوائه على عرشه ونحو ذلك، وكـذلك دلالته على عموم مشيئته وقدرته كدلالته على عموم علمه.

فالأدلة السمعية لم يردها من ردها لضـعف فيها وفي مقدماتها، لكن لاعتقاده أنها تخالف العقــل، بل كثـير من الأدلة السـمعية الـتي يردّونها تكـون أقـوى بكثـير من الأدلة السـمعية الـتي يقبلونهـا، وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها، لكن لاعتقادهم أن العقل دل عليها، والسمع جعلوه عاضـداً للعقــل، وحجة على من ينازعهم من المصدّقين بالســمع، لم يكن هو عمـدتهم ولا أصل علمهم، كما صـرح بـذلك أئمة هـؤلاء المعارضـين لكتـاب الله وسـنة رسـوله بآرائهم.

وإذا كان كـذلك، تـبين أن ردهم الأدلة السـمعية المعلومة الصــحة بمجــرّد مخالفة عقل الواحــد، أو لطائفة منهم، أو مخالفة ما يســمونه عقلاً لا يجــوز، إلا أن يبطلوا الأدلة السمعية بالكليـة، ويقولـون: إنها لا تدل على شيء، وإن أخبار الرسـول عما أخـبر به لا يفيد التصديق بثبـوت ما أخـبر بـه، وحينئـذٍ فما لم يكن دليلاً لا يصلح أن يُجْعل معارضاً .

والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرســــــول صادق، وأن ما أخبر به ثابت، وأن إخباره لنا بالشيء يفيد تصــديقاً بثبــوت ما أخــبر بــه، فمن كــان هــذا معلومــاً له امتنع أن يجعل العقل مقـدماً على خــبر الرسول بل يضـطره الأمر إلى أن يجعل الرسـول يكـذب أو يخطئ في الخبريـات، ويصـيب أو يخطئ أخرى في الطلبيات. وهذا تكذيب للرسول، وإبطــال لدلالة السمع، وسد لطريق العلم بما أخبر به الأنبياء

والمرسلون، وتكذيب بالكتاب وبما أرسل الله تعالى به رسله.

وغايته إن أحسن المقــال: أن يجعل الرســول مُخبراً بالأمور على خلاف حقائقها لأجل نفع العامـة. ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسـول على شـيء، فعـاد الأمر جـذعاً؛ لأنه إذا جـوز على خـبر الرسول التلبيس كان كتجويزه عليه الكذب. وحينئـذٍ فلا يكون مجرّد إخبار الرسول موجباً للعلم بثبوت ما أخبر به، وهذا –وإن كان زندقة وكفراً وإلحاداً – فهو باطل في نفسه.

الوجه الخامس عشر : أن ما يسميه الناس دليلاً من العقليات والسمعيات ليس كثـير منه دليلاً، وإنما يظنه الظـــان دليلاً . وهــذا متفق عليه بين العقلاء، فإنهم متفقون على أن ما يسمى دليلاً من العقليات والسمعيات قد لا يكون دليلاً في نفس الأمر.

فنقــول: أما المتبعــون للكتــاب والســنة – من الصحابة والتابعين وتابعيهم –فهم متفقون على دلالة ما جــاء به الشــرع في بــاب الإيمــان بالله تعــالى وأســمائه وصــفاته واليــوم الآخر وما يتبع ذلــك، لم يتنازعوا في دلالته على ذلك، والمتنــازعون في ذلك بعـدهم لم يتنـازعوا في أن السـمع يـدل على ذلـك، وإنما تنازعوا: هل عارضه من العقل ما يـدفع موجبه ؟ وإلا فكلهم متفقون على أن الكتاب والسنة مثبتان للأسماء والصـفات، مثبتـان لما جـاءا بها من أحـوال الرسالة والمعاد.

والمنـــازعون لأهل الإثبــات من نفــاة الأفعــال والصفات لا ينازعون في أن النصوص السمعية تـدل على الإثبات، وأنه ليس في السمع دليل ظـاهر على النفي.

فقد اتفق النـــــاس على دلالة الســـــمع على الإثبات، وإن تنـازعوا في الدلالـة: هل هي قطعية أو ظنية؟ .

وأما المعارضـــــون لــــــذلك من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا على دليل واحد من العقليـات، بل كل طائفة تقـــول في أدلة خصـــومها: إن العقل يدل على فسادها، لا على صحتها، فالمثبتة للصـفات يقولــون: إنه يعلم بالعقل فســاد قــول النفــاة، كما يقول النفاة : إنه يعلم بالعقل فساد قول المثبتة.

ومثبتة الرؤية يقولــون: إنه يعلم بالعقل إمكــان ذلك، كما تقول النفاة: إنه يعلم بالعقل امتناع ذلك.

والمتنازعون في الأفعال هل تقوم به؟ يقولون: إنه علم بالعقل قيام الأفعال به، وإن الخلق والإبـداع والتأثير أمر وجودي قائم بالخالق المبدع الفاعل.

وكـذلك القـول في العقليـات المحضة كمسـألة الجـوهر الفـرد، وتماثل الأجسـام، وبقـاء الأعـراض، ودوام الحــوادث في الماضي أو المســتقبل أو غــير ذلك، كل هـذه مسـائل عقلية قد تنـازع فيها العقلاء، وهــذا بــاب واســع، فأهل العقليــات من أهل النفي والإثبـــات كل منهم يــــدعي أن العقل دل على قوله المنــاقض لقــول الآخــر، وأما الســمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء.

وإذا كـــان كـــذلك قيل : الســـمع دلالته معلومة متفق عليهـــا، وما يقـــال إنه معـــارض لها من العقل ليست دلالته معلومة متفقـــاً عليهـــا، بل فيها نـــزاع كثير، فلا يجــوز أن يعـارض ما دلالته معلومة باتفـاق العقلاء، بما دلالته المعارضة له متنـــــــازع فيها بين العقلاء.

واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقليـة، ولا فيما علم العقل صـحته، وإنما يطعنـون فيما يـدعي المعـارض أنه يخـالف الكتـاب والسـنة، وليس في ذلك – ولله الحمد – دليل صـــــحيح في نفس الأمــر، ولا دليل مقبــول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل.

الوجه السادس عشر : إن كل ما عارض الشــرع من العقليـات فالعقل يعلم فسـاده، وإن لم يعـارض العقل، وما علم فسـاده بالعقل لا يجـوز أن يعـارض به لا عقل ولا شرع. وهذه الجملة تفصيلها هو الكلام على حجج المخالفين للسنة من أهل البدع بأن نـبين بالعقل فســاد تلك الحجج وتناقضــها، وهــذا –ولله الحمــد- ما زال النــاس يوضــحونه؛ ومن تأمل ذلك وجد في المعقــول مما يعلم به فســاد المعقــول المخالف للشرع ما لا يعلمه إلا الله .

الوجه السابع عشر : أن يقـال: الأمـور السـمعية الـتي يقـال: ((إن العقل عارضـها)) كإثبـات الصـفات والمعـــاد ونحو ذلـــك، هي مما علم بالاضـــطرار أن الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلومــاً بالاضـطرار من دين الإسلام امتنع أن يكون باطلاً، مع كون الرســول ﷺ حقــاً، فمن قــدح في ذلك وادعى أن الرســول لم يجئ به، كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين.

الوجه الثـــامن عشر: أن يقـــال: إن أهل العناية بعلم الرسول، العالمين بالقرآن، وتفسير الرسـول ﷺ ، والصحابة والتابعين لهم بإحسان، والعالمين بأخبـار الرسول والصـحابة والتـابعين لهم بإحسـان، عنـدهم من العلوم الضرورية بمقاصد الرسول ومــراده ما لا يمكنهم دفعه عن قلوبهم، ولهـذا كـانوا كلهم متفقين

على ذلك من غـير تواطؤ ولا تشـاعر، كما اتفق أهل الإسلام على نقل حـروف القـرآن ، ونقل الصـلوات الخمس والقبلة، وصيام شهر رمضان. وإذا كـانوا قد نقلوا مقاصده ومراده عنه بالتواتر، كان ذلك كنقلهم حروفه وألفاظه بالتواتر.

ومعلـوم أن النقل المتـواتر يفيد العلم اليقيـني، سواء كان التواتر لفظيـاً أو معنويـاً، كتـواتر شـجاعة خالد وشعر حسّان، وتحديث أبي هريرة عن النـبي ، وفقه الأئمة الأربعة، وعدل العمرين، ومغازي النبي مع المشركين وقتاله أهل الكتاب، وعـدل كسـرى، وطب جـالينوس، ونحـو سـيبويه. يـبين هـذا أن أهل العلم والإيمان يعلمون من مراد الله ورسوله بكلامه أعظم مما يعلمه الأطباء من كلام جالينوس، والنحاة من كلام سـيبويه، فـإذا كـان من ادعى في كلام سيبويه وجـالينوس ونحوهما ما يخـالف ما عليه أهل العلم بالطب والنحو الحساب من كلامهم كـان قوله معلـوم البطلان، فمن ادعى في كلام الله ورسـوله خلاف ما عليه أهل الإيمـان كـان قوله أظهر بطلانـاً وفساداً، لأن هذا معصوم محفوظ.

وجماع هذا : أن يعلم أن المنقـول عن الرسـول شيئان: ألفاظه وأفعاله، ومعاني ألفاظه ومقاصـده بأفعالـه، وكلاهما منه ما هو متـواتر عند العامة والخاصـة، ومنه ما هو متـواتر عند الخاصـة، ومنه ما يختص بعلمه بعض النـاس، وإن كـان عند غـيره مجهـولاً أو مظنونـاً أو مكـذوباً، وأهل العلم بأقواله كأهل العلم بالحـديث والتفسـير المنقـول والمغـازي والفقه يتـواتر عنـدهم من ذلك ما لا يتـواتر عند غـيرهم ممن لم يشـركهم في علمهم، وكـذلك أهل العلم بمعـاني القـرآن والحـديث والفقه في ذلك

يتـواتر عنـدهم من ذلك ما لا يتـواتر عند غـيرهم من معاني الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسـول، كما يتـــواتر عند النحـــاة من أقـــوال الخليل وســـيبويه والكِسَــائي والفــراء وغــيرهم ما لا يعلمه غــيرهم، ويتــواتر عند الأطبــاء من معــاني أقــوال أبقــراط وجالينوس وغيرهما ما لا يتـواتر عند غـيرهم، وتـواتر عند كل أحد من أصـحاب مالك والشـافعي والثـوري والأوزاعي وأحمد وأبي داود وأبي ثــور وغــيرهم من مذاهب هؤلاء الأئمة ما لا يعلمه غيرهم، ويتـواتر عند اتباع رؤوس أهل الكلام والفلسفة من أقـوالهم ما لا يعلمه غيرهم، ويتـواتر عند أهل العلم بنقلة الحـديث من أقوال شعبة ويحيى بن سعيد وعلي بن المـديني ويحــــيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم والبخـاري وأمثـالهم في الجـرح والتعـديل ما لا يعلمه غــيرهم، بحيث يعلمــون بالاضــطرار اتفــاقهم على تعــديل مالك والثــوري وشــعبة وحمــاد بن زيد والليث بن سعد وغير هؤلاء، وعلى تكذيب محمد بن ســعيد المصــلوب وأبي البخــتري ووهب بن وهب القاضي وأحمد بن عبد الله الجويباري وأمثالهم.

الوجه التاسع عشر : أن يقال: كون الدليل عقلياً أو سمعياً ليس هو صـفة تقتضي مـدحاً ولا ذمــاً، ولا صحة ولا فساداً، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان الســمع لابد معه من العقل، وكذلك كونه عقلياً أو نقلياً، وأما كونه شرعياً فلا يقابل بكونه عقليــاً، وإنما يقابل بكونه بــدعياً: إذ البدعة تقابل الشــرّعة، وكونه شــرعياً صــفة مــدح، وكونه بدعياً صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل .

ثم الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكـون عقليـاً، فإن كون الدليل شـرعياً يـراد به كـون الشـرع أثبته ودل عليـه، ويـراد به كـون الشـرع أباحه وأذن فيـه، فـإذا أريد بالشـرعي ما أثبته الشـرع، فإما أن يكـون معلومــاً بالعقل أيضــاً، ولكن الشــرع نبه عليه ودل عليه، فيكون شرعياً عقلياً .

وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيــز، من الأمثــال المضــروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسـله وإثبـات صـفاته وعلى المعـاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صــــحتها بالعقــــل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كـان ذلك شرعياً سمعياً.

وكثــير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشــرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يـدلان إلا من هـذا الوجـه. ولهـذا يجعلـون أصـول الــدين نــوعين: العقليــات، والســمعيات، ويجعلــون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة.

وهــــذا غلط منهم، بل القــــرآن دل على الأدلة العقلية وبيّنها ونبّه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه، كما قال تعالى: (**سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حـتى يتـبيّن لهم أنه الحقْ أو لم يكــفِ بربك أنه على كل شيءٍ شهيد**) .

وأما إذا أريد بالشــرعي ما أباحه الشــرع وأذن فيــه، فــدخل في ذلك ما أخــبر به الصــادق، وما دل عليه ونبه عليه القــرآن، وما دلت عليه وشــهدت به الموجودات.

والشارع يحـرم الـدليل لكونه كـذباً في نفسـه، مثل أن تكـون إحـدى مقدماته باطلـة، فإنه كـذب، والله يحـرم الكـذب، لا سـيما عليـه، كقوله تعـالى : (**ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولـوا على الله إلا الحق ودرســـوا ما فيه**) ويحرمه لكــون المتكلم به يتكلم بلا علم، كما قــال تعــالى: (**ولا تقــفُ ما ليس لك به علم**) وقوله تعــالى: (**وأن تقولوا على الله ما لا تعلمـون**) وقولـه: (**ها أنتم هــؤلاء حـــاججتم فيما لكم به علم فلم تحـاجّون فيما ليس لكم به علم**) ويحرمه لكـون جـدالاً في الحق بعد ما تـبين، كقوله تعـالى: (**يجادلونك في الحق بعدما تبين**) وقوله تعالى: (**ويجادل الذين كفـروا بالباطل ليدحضـوا به الحق**) .

وحينئذ فالــدليل الشــرعي لا يجــوز أن يعارضه دليل غــير شــرعي، ويكــون مقــدماً عليــه، بل هــذا بمنـزلة من يقـول: إن البدعة الـتي لم يشـرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشرعة التي أمر الله بهــا، أو يقول: الكذب مقدم على الصدق، أو يقول : خــبر غير النبي يكون مقدماً على خبر النبي، أو يقــول: ما نهى الله عنه يكـون خـيراً مما أمر الله بـه، ونحو ذلك، وهذا كله ممتنع.

وأما الدليل الذي يكون عقلياً أو سمعياً من غير أن يكون شرعياً، فقد يكـون راجحـاً تـارة ومرجوحـاً أخرى، كما أنه قد يكون دليلاً صـحيحاً تـارة، ويكـون شبهة فاسدة أخـرى، فما جـاءت به الرسل عن الله تعالى إخباراً أو أمراً لا يجوز أن يعـارض بشـيء من الأشياء، وأما ما يقوله الناس فقد يعارض بنظيره، إذ قد يكون حقاً تـارة بـاطلاً أخـرى، وهـذا مما لا ريب

فيه، لكن من النـاس من يـدخل في الأدلة الشـرعية ما ليس منهـــا، كما أن منهم من يخـــرج منها ما هو داخل فيهـــا، والكلام هنا على جنس الأدلـــة، لا على أعيانها.

الوجه العشـــرون: أن يقـــال: غاية ما ينتهي إليه هـؤلاء المعارضـون لكلام الله ورسـوله بـآرائهم، من المشهورين بالإسلام، هو التأويل أو التفويض أو الرد فأما الـذين ينتهـون إلى أن يقولـوا الأنبيـاء أوهمـوا وخيلـــوا ما لا حقيقة له في نفس الأمـــر، فهـــؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة .

والتأويل المقبـــــول : هو ما دل على مــــــراد المتكلم، والتـــأويلات الـــتي يـــذكرونها لا يعلم أن الرســـول أرادهـــا، بل يعلم بالاضـــطرار في عامة النصوص أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول، كما يعلم ذلك في تـأويلات القرامطة والباطنية من غـير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص.

وحينئذ فالمتـــأول إن لم يكن مقصـــوده معرفة مراد المتكلم، كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العــرب، هو من بـاب التحريف والإلحـاد، لا من بـاب التفسـير وبيـان المراد.

وأما التفويض: فإن من المعلـوم أن الله تعـالى أمرنا أن نتـدبر القـرآن، وحضّـنا على عقله وفهمـه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعـراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟.

وأيضاً، فالخطاب الذي أُريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمـات إلى النـور، إذا كـان ما ذكر فيه من النصوص ظـاهره باطل وكفـر، ولم يـرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعــرف

باطنه من غــير بيــان في الخطــاب لــذلك، فعلى التقـديرين لم نخـاطب بما بيّن فيه الحـق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.

وحقيقة قـول هـؤلاء في المخـاطب لنـا: أنه لم يبيّن الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقـده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والــرد إليه لم يــبيّن به الحق ولا كشـــــفه، بل دل ظــــــاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شـيئاً، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيــــه. وهـــــذا كله مما يعلم بالاضطرار تنـزيه الله ورسـوله عنـه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد.

وبهذا احتج الملاحـدة، كـابن سـينا وغـيره، على مثبـتي المعـاد، وقـالوا: القـول في نصـوص المعـاد كالقول في نصوص التشبيه والتجسـيم، وزعمـوا أن الرسـول لم يـبين ما الأمر عليه في نفسـه، لا في العلم بالله تعــالى ولا بــاليوم الآخــر، فكــان الــذي استطالوا به على هؤلاء هو مـوافقتهم لهم على نفي الصـفات، وإلا فلو آمنـوا بالكتـاب كله حق الإيمـان لبطلت معارضتهم ودحضت حجتهم .

ولهذا كـان ابن النفيس المتطبب الفاضل يقـول : ليس إلا مذهبان: مـذهب أهل الحـديث، أو مـذهب الفلاسـفة، فأما هـؤلاء المتكلمـون فقـولهم ظـاهر التناقض والاختلاف، يعني أن أهل الحديث أثبتـوا كل ما جــاء به الرســول، وأولئك جعلــوا الجميع تخــييلاً وتوهيماً. ومعلـوم بالأدلة الكثـيرة السـمعية والعقلية فساد مذهب هؤلاء الملاحدة، فتعين أن يكــون الحق مذهب السلف أهل الحديث والسنة والجماعة .

ثم إن ابن سينا وأمثاله من الباطنية المتفلسـفة والقرامطة يقولـــون: إنه أراد من المخـــاطبين أن

يفهموا الأمر على خلاف ما هو عليه، وأن يعتقدوا ما لا حقيقة له في الخـــــارج، لما في هــــذا التخييل والاعتقاد الفاسد لهم من المصلحة .

والجهمية والمعتزلة وأمثـالهم يقولـون: إنه أراد أن يعتقــدوا الحق على ما هو عليــه، مع علمهم بأنه لم يبين ذلك في الكتاب والسنة، بل النصـوص تـدل على نقيض ذلك، فأولئك يقولـون: أراد منهم اعتقـاد الباطل وأمرهم به، وهـؤلاء يقولـون: أراد اعتقـاد ما لم يدلهم إلا على نقيضه.

والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل، للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا : وإذا كـان كلاهما بـاطلاً كـان تأويل النفـاة للنصـوص بـاطلاً: فيكـون نقيضه حقاً وهو إقرار الأدلة الشرعية على مدلولاتها ومن خـرج عن ذلك لزمه من الفسـاد ما لا يقوله إلا أهل الإلحاد .

الوجه الحــادي والعشــرون: أن يقــال : الــذي يعارضون الكتـاب والسـنة بما يسـمونه عقليـات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك إنما يبنون أمــرهم في ذلك على أقـوال مشـتبهة مجملة تحتمل معـاني متعـددة ويكـون ما فيها من الاشـتباه لفظـاً ومعـنى يــوجب تناولها لحق وباطل فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشـــتباه والالتبـــاس ثم يعارضــــون بما فيها من الباطل نصــــوص الأنبيـــاء صـلوات الله وسـلامه عليهم. وهـذا منشأ ضـلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البـدع فـإن البدعة لو كـانت بـاطلاً محضـاً لظهـرت وبـانت وما قبلت ولو كانت حقاً محضاً لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة، فإن السـنة لا تنـاقض حقـاً محضـاً لا باطل فيه لكن البدعة تشتمل على حق وباطل، والبدع التي يعارض

بها الكتـــاب والســـنة الـــتي يســـميها أهلها كلاميـــات وعقليات وفلسفيات، أو ذوقيات ووجـديات وحقـائق وغـــير ذلـــك، لابد أن تشـــمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجـود يعرفه من تأملـه، فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصـوص الـتي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحـدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قـال بعض السـلف: ما ابتـــدع أحد بدعة إلا نـــزعت حلاوة الحـــديث من قلبه. ثم إن قوله الـذي يعـارض به النصـوص لابد له أن يلبس فيه حقـــاً بباطـــل، بســـبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة.

الوجه الثـاني والعشـرون: أن يقـال: إن هـؤلاء الذين يدعون العقليات التي تعـارض السـمعيات هم من أبعد الناس عن موجب العقل ومقتضـاه كما هم من أبعد النـاس عن متابعة الكتـاب المنـزل والنـبي المرسل وإن نفس ما به يقـــــدحون في أدلة الحق الـتي توافق ما جـاء به الرسـول لو قـدحوا به فيما يعـارض ما جـاء به الرسـول لسـلموا من التنـاقض وصح نظـــرهم وعقلهم واســـتدلالهم ومعارضـــتهم صحيح المنقول وصريح المعقول بالشبهات الفاسدة .

الوجه الثالث والعشـرون: أن يقـال: ما سـلكوه من معارضة النصوص الإلهية بآرائهم هو بعينه الـذي احتج به الملاحـدة الدهرية عليهم في إنكـار ما أخـبر الله به عباده من أمور اليـوم الآخـر، حـتى جعلـوا ما أخـــبرت به الرسل عن الله وعن اليـــوم الآخر لا يستفاد منه علم، ثم نقلـوا ذلك إلى ما أمـروا به من الأعمـال: كالصـلوات الخمس، الزكـاة، والصـيام، والحج، فجعلوها للعامة دون الخاصة، فـآل الأمر بهم

إلى أن ألحدوا في الأصول الثلاثة الـتي اتفقت عليها الملل، كما قال تعالى : (**إن الذين آمنوا والـذين هـادوا والنصـارى والصـابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خـــوف عليهم ولا هم يحزنـــون**) .
فأفضى الأمر بمن سلك سبل هؤلاء إلى الإلحـاد في الإيمـان بالله واليـوم الآخر والعمل الصـالح، وسـرى ذلك في كثـير من الخائضـين في الحقـائق، من أهل النظر والتأله من أهل الكلام والتصـــوف، حـــتى آل الأمر بملاحـــدة المتصـــوفة كـــابن عـــربي صـــاحب ((فصـــوص الحكم)) وأمثاله إلى أن جعلـــوا الوجـــود واحـداً، وجعلـوا وجـود الخـالق هو وجـود المخلـوق، وهذا تعطيل للخالق .
وحقيقة قـــولهم فيه مضـــاهاة لقـــول الدهرية الطبيعية الذين لا يقرون بـواجب أبـدع الممكن، وهو قول فرعون، ولهذا كانوا معظمين لفرعون. ثم إنهم جعلوا أهل النار يتنعمـون فيهـا، كما يتنعم أهل الجنة في الجنة، فكفروا بحقيقة اليـوم الآخـر، ثم ادّعو أن الولاية أفضل من النبـوة، وأن خـاتم الأوليـاء – وهو شـــيء لا حقيقة له – زعمـــوا أنه أفضل من خـــاتم الأنبيـــــــاء، بل ومن جميع الأنبيـــــــاء، وأنهم كلهم يسـتفيدون من مشـكاته العلم باللـه، الـذي حقيقته عندهم أن وجود المخلوق هو وجود الخالق.
وكـان قـولهم كما يقـال لمن قـال : فخر عليهم السقف من تحتهم، لا عقل ولا قـرآن، فـإن المتـأخر يسـتفيد من المتقـدم دون العكس، والأنبيـاء أفضل من غـــيرهم، فخـــالفوا الحس والعقل مع كفـــرهم بالشرع.

الوجه الرابع والعشـــرون: أن يقـــال : معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجـال، وتقـديم ذلك عليهـا، هو من فعل المكذبين للرسـل، بل هو جمـاع كـلّ كفـر، فـــإن الله أرسل رســـله، وأنـــزل كتبـــه، وبيّن أن المتبعين لما أنزله هم أهل الهـــــــــدى والفلاح، والمعرضين عن ذلك هم أهل الشقاء والضلال.

كما قـال تعـالى : (**قال اهبطا منها جميعـاً بعضكم لبعض عدو فإما يـأتينكم مـني هـدى فمن اتبع هـداي فلا يضل ولا يشـقى. ومن أعـــرض عن ذكـــري فـــإن له معيشة ضـــنكاً ونحشـــره يـــوم القيامة أعمى. قـــال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً. قال كـذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى**)

وقال تعالى: (**يا بني آدم إما يـأتينكم رسل منكم يقصـــــون عليكم آيـــــاتي فمن اتقى وأصـــلح فلا خـــوفٌ عليهم ولا هم يحزنـــون. والذين كـذبوا بآياتنا واسـتكبروا عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**)

وقد أخـــــبر عن أهل النـــــار أنهم إنما دخلوها لمخالفة الرسـل، قـال تعـالى: (**ويـوم يحشـرهم جميعـــــاً يا معشر الجن قد اســــتكثرتم من الإنس**) إلى قوله : (**يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصـون عليكم آيـاتي وينـذرونكم لقـاء يـومكم هـذا قـالوا شـهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الـدنيا وشـهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين**) .

وقـال تعـالى: (**وسـيق الـذين كفـروا إلى جنهم زمـــراً حـــتى إذا جاؤها فتحت أبوابها وقـــال لهم خزنتها ألم يـــأتكم رســـلٌ منكم**

يتلـون عليكم آيـات ربكم وينـذرونكم لقـاء يـــومكم هـــذا قـــالوا بلى ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين).

وقـــال تعـــالى : (**كلما ألقي فيها فـــوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير. قالوا بلى قد جاءنا نـــذيرٌ فكـــذبنا وقلنا ما نـــزّل الله من شيء إن أنتم إلا في ضلال كبير**).

ومعلـوم أن الكلام الـذي جـاءت به الرسل عن الله نوعان: إما إنشـاء وإما إخبـار والإنشـاء يتضـمن الأمر والنهي والإباحة، فأصل السعادة تصديق خبره، وطاعة أمره، وأصل الشقاوة معارضة خـبره وأمـره بـالرأي والهـوى، وهـذا هو معارضة النص بـالرأي، وتقديم الهوى على الشرع.

ولهـــذا كـــان ضـــلال من ضل من أهل الكلام والنظر في النـوع الخـبري، بمعارضة خـبر الله عن نفسه وعن خلقه بعقلهم ورأيهم، وضـــلال من ضل من أهل العبـادة الفقه في النـوع الطلـبي، بمعارضة أمر الله الذي هو شرعه بأهوائهم وآرائهم.

والمقصود هنا أن معارضة أقوال الرسل بأقوال غيرهم من فعل الكفّار، كما قال تعالى: (**ما يجادل في آيـات الله إلا الـذين كفـروا فلا يغـررك تقلبهم في البلاد**) إلى قولـــــه: (**وجـــــادلوا بالباطل ليدحضـوا به الحق فأخـذتهم فكيف كان عقاب**).

وقـال تعـالى: (**وما نرسل المرسـلين إلا مبشـرين ومنـذرين ويجـادل الـذين كفـروا بالباطل ليدحضوا به الحق**) . وقوله تعالى : (**ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا**) مصـدق لقول النبي : ((**مراء في القرآن كفر**)).

ومن المعلوم أن كل من عارض القرآن، وجادل في ذلك بعقله ورأيــه، فهو داخل في ذلــك، وإن لم يــزعم تقــديم كلامه على كلام الله ورســوله، بل إذا قــال ما يــوجب المرية والشك في كلام اللــه، فقد دخل في ذلـك، فكيف بمن يـزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدّم على نصوص الكتاب والسنة؟ ! .

وقال تعالى: (**إن الذين يجادلون في آيــات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كِبر ما هم ببالغيه**) . وقـال : (**الـذين يجـادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كـبر مقتـاً عند الله وعند الـذين آمنـوا كـذلك يطبع الله على كل قلب متكــبر جبــار**) . والســلطان هو الكتاب المنـزل من السماء، كما ذكر ذلك غـير واحد من المفسرين وشـواهده كثـيرة كقوله تعـالى : (**أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشـــــركون**) وقولـــــه: (**إن هي إلا أســـــماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان**) .... فمن عارض آيات الله المنـــزلة برأيه وعقله من غـير سـلطان أتـاه، دخل في معـنى هـذه الآية.

وهذا مما يبيّن أنه لا يجوز معارضة كتاب الله إلا بكتاب الله، لا يجوز معارضته بغير ذلك.

وكتـاب الله نوعـان: خـبر وأمـر، كما تقـدم. أما الخـــبر فلا يجـــوز أن يتنـــاقض، ولكن قد يُفسر أحد الخـــبرين الآخر ويـــبيّن معنـــاه. وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله، فمن أراد أن ينسخ شرع اللــه، الـذي أنزلـه، برأيه وهـواه كان ملحـداً، وكـذلك من دفع خـبر الله برأيه ونظـره كان ملحداً.

الوجه الخـامس والعشـرون: وهو أن يقـال: إن الله ســـبحانه ذم من ذمه من أهل الكفر على أنهم يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا.

كما قــال تعــالى : (**قل يا أهل الكتــاب لم تكفـــرون بآيـــات الله والله شـــهيد على ما تعملون. قل يا أهل الكتـاب لم تصـدون عن ســـبيل الله من آمن تبغونها عوجـــاً وأنتم شـهداء وما الله بغافـلٍ عما تعملـون**) وقـال تعــالى: (**ولا تقعــدوا بكلّ صــراط توعــدون وتصــــــدون عن ســـــبيل الله من آمن به وتبغونها عوجـــــاً واذكـــــروا إذ كنتم قليلاً فكــــثركم**) الآية . وقـــال : (**ألا لعنة الله على الظـالمين. الـذين يصـدون عن سـبيل الله ويبغونها عوجـاً**) وقـال: (**وويل للكـافرين من عذاب شديد. الذين يسـتحبون الحيـاة الـدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله**) ومعلوم أن سبيل الله هو ما بعث به رسله مما أمر به وأخبر عنه، فمن نهى الناس نهياً مجرداً عن تصـديق رسل الله وطاعتهم، فقد صدهم عن سبيل الله، فكيف إذا نهاهم عن التصديق بما أخـبرت به الرسـل، وبين أن العقل ينــــاقض ذلـــــك، وأنه يجب تقديمه على ما أخبرت به الرسل؟!.

ومعلــوم أن من زعم أن العقل الصــريح الــذي يجب اتباعــه، ينـاقض ما جـاء به الرسـل، وذلك هو سبيل الله، فقد بغى سـبيل الله عوجـاً، أي طلب لها العـوج، فإنه طلب أن يـبين اعوجـاج ذلك وميله عن الحق، وأن تلك السبيل الشـرعية السـمعية المروية عن الأنبيــاء عوجا لا مســتقيمة، وأن المســتقيم هو

السـبيل الـتي ابتـدعها من خـالف سـبيل الأنبيـاء. ويوضح هذا :

الوجه السادس والعشـرون: وهو أن يقـال: من المعلـوم أن الله أخـبر أنه أرسل رسـله بالهـدى والبيان، لتخرج الناس من الظلمات إلى النور، فقال تعالى : (**هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق**) وقال تعالى: (**وكـذلك أوحينا إليك روحـاً من أمرنا ما كنت تـدري ما الكتـاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم. صـراط الله الـذي له ما في السـموات وما في الأرض**) . وقال تعالى: (**كتابٌ أنزلنـاه إليك لتخرج الناس من الظلمـات إلى النـور بـإذن ربهم إلى صـراط العزيز الحميـد. الله الـذي له ما في السـموات وما في الأرض**) إلى قولـه: (**وما أرسـلنا من رسـول إلا بلسـان قومه ليبيّن لهم**) .

وقد قـال تعـالى: (**فهل على الرسل إلا البلاغ المـبين**) وقـال: (**وما على الرسـول إلا البلاغ المـبين**) وقـال: (**فالـذين آمنـوا به وعزروه ونصروه واتبعـوا النـور الـذي أُنـزل معه أولئك هم المفلحـون**) وقـال تعـالى: (**قد جاءكم من الله نورٌ وكتـاب مـبين. يهـدي به الله من اتبع رضوانه سبلَ السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النـور بإذنه ويهـديهم إلى صـراط مسـتقيم**) وقـال تعـالى: (**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزل إليهم**) وقال تعالى: (**ما كـان حـديثاً يُفـترى ولكن تصـديق الـذي بين يديه وتفصـيل كل شـيء وهـدى ورحمة**

لقــوم يؤمنــون) وقــال تعــالى: (**ونزلنا عليك الكتــاب تبيانــاً لكل شــيء وهــدى ورحمة وبشرى للمسلمين**) وقال تعالى: (**ذلك الكتـاب لا ريب فيه هـدى للمتقين. الـذين يؤمنــون بــالغيب ويقيمــون الصــلاة ومما رزقنــاهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنــزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنـون. أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحــون**) ونظائر هذا في القرآن كثيرة.

وإذا كان كذلك فيقال: أمر الإيمان بالله واليــوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يــدل على الحـق، أو بما يـدل على الباطـل، أو لم يتكلم: لا بما يدل على حق، ولا بما يدل على باطل.

ومعلوم أنه إذا قـدر في شـخص من الأشـخاص أنه لم يتكلم في أمر الإيمـان بالله واليـوم الآخـر: لا بحق ولا بباطل، ولا هـدى ولا ضـلال، بل سـكت عن ذلــك، لم يكن قد هــدى النــاس، ولا أخــرجهم من الظلمــات إلى النــور، ولا بيّن لهم، ولا كــان معه ما يستضئ به السالك المستدل.

فـإن قـدّر أن هـذا الشـخص تكلم بما يُفهم منه نقيض الحــق، وبما يــدل على ضد الصــواب، وكــان مدلول كلامه في ذلك معلوم الفســاد بصـريح العقل -لكان هذا الشخص قد أضل بكلامه وما هدى، وكـان مخرجـاً لمن اتبعه بكلامه من النــور إلى الظلمــات، كحـال الطـاغوت الـذين قـال الله فيهم: (**والـذين كفـروا أوليـائهم الطـاغوت يخرجـونهم من النور إلى الظلمات**) .

ومن زعم أن ما جــاء به الرســول من الكتــاب والســنة، قد عارضه صــريح المعقــول الــذي يجب

تقدمه عليـه، فقد جعل الرسـول شـبيهاً بالشـخص الثاني الـذي أضل بكلامه من وجـه، ويجعله بمنـزلة من جعله كالساكت الـذي لم يضل ولم يهد من وجه آخر.

فإنه إذا زعم أن الحق والهـدى هو قـول نفـاة الصفات الـذي يعلم بالعقل عنـده، فمعلـوم أن كلام الله ورسوله لم يـدل على قـول النفـاة دلالة يحصل بها الهدى والبيان للمخاطبين بالقرآن. إن كـان قـول النفاة هو الحق .

ومعلـوم أن كلام الله ورسـوله دل على إثبـات الصـفات المنـاقض لقـول النفـاة، دلالة بيّنة بقـول جمهور الناس: إنها دلالة قطعية على ذلك.

والمعتزلة ونحـوهم من النفـاة معـترفون بأنها دلالة ظاهرة، فإذا كان الرسـول لم يظهر للنـاس إلا إثبـات الصـفات دون نفيهـا، وكـان الحق في نفس الأمر نفيها، لكان بمنـزلة الشـخص الـذي كتم الحق وذكر نقيضه.

وهذا خلاف ما نعته الله في كتابه، فدل على أن هذه الطريق التي يسوغ فيها تقديم عقول الرجال – في أصول التوحيد والإيمان- على كلام الله ورسوله. تنـاقض دين الرسـول مناقضة بينـة، بل مناقضة معلومة بالاضـطرار من دين الإسـلام، لمن تـدبر حقيقة هذا القول، وعرف غائلته ووباله.

الوجه السابع والعشـرون : إنا نعلم بالاضـطرار من دين الإسـلام أن الرجل لو قـال للرسـول: هـذا القرآن أو الحكمة الـذي بلّغته إلينا قد تضـمن أشـياء كثـيرة تنـاقض ما علمنـاه بعقولنـا، ونحن إنما علمنا صـدقك بعقولنـا، فلو قبلنا جميع ما تقولـه، مع أن عقولنا تناقض ذلـك، لكـان ذلك قـدحاً فيما علمنا به

صـدقك، فنحن نعتقد مـوجب الأقـوال المناقضة لما ظهر من كلامـك، وكلامك نعـرض عنـه، لا نتلقى منه هـدى ولا علم -لم يكن مثل هـذا الرجل مؤمنـاً بما جـاء به الرسـول، ولم يـرض الرسـول منه بهـذا بل يعلم أن هـذا لو سـاغ، لأمكن كل أحد أن لا يـؤمن بشـيء مما جـاء به الرسـول، إذ العقـول متفاوتـة، والشـبهات كثـيرة، والشـيطان لا يـزال يلقي الوسـاوس في النفـوس، فيمكن حينئذ أن يلقي في قلب غـير واحـدٍ من الأشـخاص، ما ينـاقض عامة ما أخبر به الرسول وما أمر به.

وقد ظهر ذلك في القرامطة الباطنيـة، الـذين ردُّوا عامة الظـاهر الـذي جـاء به من الأمر والخـبر، وزعمـوا أن العقل ينـافي هـذا الظـاهر الـذي بيّنه الرسول.

ثم قد يقولـون: الظـاهر خطـاب للجمهـور والعامـة، حـتى يصل الشـخص إلى معرفة الحقيقة الـتي يزعمـون أنها تنـاقض ما بينه الرسـول، وحينئذ فتسقط عنه طاعة أمره، ويسوغ له تكذيب خبره.

ومن المعلـوم لعامة المسـلمين أن قـول الباطنيـة، الـذي يتضـمن مخالفة الرسـول، معلـوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام.

وكذلك ما أخـبر به في المعـاد، قد قـال متكلمة المسلمين: إن قول الفلاسفة المناقض لذلك معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام. وهكـذا ما أخـبر به الرسـول من أسـماء الله وصـفاته، يعلم أهل الإثبات أن قول النفاة فيه معلوم الفسـاد بالضـرورة من دين الإسلام. وأصل هذا الإلحاد جواز معارضة ما جاءت به الأنبياء بالعقول والآراء .

الوجه الثامن والعشـرون: وهو أن الله سـبحانه وتعـالى قد بيّن في كتابه أن معارضة مثل هـذا فعل الشياطين المعادين للأنبياء .

قـال تعـالى : (**اتبع ما أوحي إليك من ربك لا إله إلا هو وأعــرض عن المشــركين. ولو شـــاء الله ما أشــركوا وما جعلنـــاك عليهم حفيظـاً وما أنت عليهم بوكيـل. ولا تسـبوا الذي يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم كذلك زينا لكل أمـةٍ عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينـبئهم بما كـانوا يعملـون. وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جآءتهم آية ليـــؤمنن بها قل إنما الآيـــات عند الله وما يشـعركم أنها إذا جـاءت لا يؤمنـون. ونقلب أفئـدتهم وأبصـارهم كما لم يؤمنـوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون**) أي : وما يشــعركم أن الآيــات إذا جــاءت لا يؤمنــون. ونقلب أفئــدتهم وأبصــارهم كما لم يؤمنــوا به أول مــرة . فقوله: (**نقلب أفئدتهم**) معطوف على قولــه: (**لا يؤمنــون**)، وكلاهما داخل في معــنى قولــه: (**وما يشـعركم**) وبهـذا تـزول شـبهة من لم يفهم الآيـة، فظن أن (أن) بمعـــنى (لعـــل) لتوهمه أن قولـــه: (**ونقلب**) فعل مبتـدأ، إلى قولـه: (**وكـذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القـول غـروراً ولو شـاء ربك ما فعلـوه فـذرهم وما يفـترون. ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون. أفغير الله أبتغي حكمـــاً وهو الـــذي أنـــزل إليكم الكتــاب مفصــلاً والــذين آتينــاهم الكتــاب**

يعلمون أنه منـزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين. وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم).

ومن تـدبر هـؤلاء الآيـات علم أنها منطبقة على من يعارض كلام الأنبياء بكلام غـيرهم بحسب حالـه، فإن هؤلاء هم أعداء ما جاءت به الأنبياء .

وأصل العـــــداوة البغض، كما أن أصل الولاية الحب، ومن المعلـــوم أنك لا تجد أحـــداً ممن يـــرد نصـــوص الكتـــاب والســـنة بقوله إلا وهو يبغض ما خالف قولـه، ويـود أن تلك الآية لم تكن نـزلت، وأن ذلك الحـــديث لم يـــرد، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله.

قـــال بعض الســـلف: ما ابتـــدع أحد بدعة إلا خــرجت حلاوة الحــديث من قلبــه. وقيل عن بعض رؤوس الجهمية –إما بشر المريسـي، أو غـيره- : أنه قال: ليس شيء أنقض لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم صرفوه بالتأويل. ويقال إنه قـال: إذا احتجـوا عليكم بالحـديث فغـالطوهم بالتكـذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل .

ولهـــذا تجد الواحد من هـــؤلاء لا يحب تبليغ النصـوص النبويـة، بل قد يختـار كتمـان ذلك والنهي عن إشاعته وتبليغـه، خلافـاً لما أمر الله به ورسـوله من التبليغ عنه. كما قال: ((**ليبلغ الشاهد الغائب**)) [1] وقال : ((**بلّغوا عني ولو آية**)) [2] وقـال: ((**نضّـر الله امرأ سـمع منا حـديثاً فبلّغه إلى من لم يسـمعه، فـرب حامل فقه غـير فقيـه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**)) [3] .

---

1 (?) البخاري (1/20) .
2 (?) البخاري (4/170) .
3 (?) رواه الترمذي وصححه الألباني في المشكاة (230) .

وقد ذم الله في كتابه الـذين يكتمـون ما أنـزل الله من البينات والهدى، وهـؤلاء يختـارون كتمـان ما أنزل الله، لأنه معارض لما يقولونه، وفيهم جـاء الأثر المعـروف عن عمـر: قـال: إيـاكم وأصـحاب الـرأي، فـإنهم أعـداء السـنن، أعيتهم السـنن أن يحفظوهـا، وتفلّتت منهم أن يعوهـا، وسـئلوا فقـالوا في الـدين برأيهم، فذكر أنهم أعداء السنن.

وبالجملـة، فكل من أبغض شـيئاً من الكتـاب والسنة ففيه من عداوة النبي بحسب ذلـك، وكـذلك من أحب ذلك ففيه من الولاية بحسب ذلك.

قال عبد الله بن مسـعود: لا يسـأل أحـدكم عن نفسه إلا القـرآن، فـإن كـان يحب القـرآن فهو يحب الله، وإن كان يبغض القـرآن فهو يبغض اللـه. وعـدو الأنبياء هم شياطين الإنس والجن.

كما قـال النـبي لأبي ذر: ((**تعـوّذ بالله من شـياطين الإنس والجن**)). فقـال: أو للإنس شياطين؟ فقال: ((**نعم شر من شـياطين الجن، وهـؤلاء يـوحي بعضـهم إلى بعض زخـرف القول غروراً**)) .

والزخرف هو الكلام المزين، كما يـزين الشـيء بـالزخرف، وهو المـذهب، وذلك غـرور لأنه يغر المستمع، والشبهات المعارضة لما جاءت به الرسل هي كلام مزخرف يغر المستمع .

(**ولتصـغى إليه أفئـدة الـذين لا يؤمنـون بالآخرة**) فهـؤلاء المعارضـون لما جـاءت به الرسل تصـغى إليه أفئـدة الـذين لا يؤمنـون بـالآخرة، كما رأيناه وجربناه. ثم قال: (**أفغير الله أبتغي حكماً وهو الذي أنزل إليكم الكتـاب مفصـلاً**) وهـذا يـبين أن الحكم بين النـاس هو الله تعـالى بما أنزله

من الكتــاب المفصــل. كما قــال تعــالى في الآية الأخرى : (**وما اختلفتم فيه من شـيء فحكمه إلى الله**) وقال تعالى: (**كان الناس أمة واحـدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنــزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين النــاس فيما اختلفوا فيه**)، وقوله تعـالى : (**وهو الذي أنــزل إليكم الكتـاب مفصـلاً**) جملة في موضع الحـال. وقوله: (**أفغير الله أبتغي حكماً**) استفهام إنكـار، يقول : كيف أطلب حكماً غير اللـه، وقد أنـزل كتابـاً مفصلاً يحكم بيننا؟

وقولــه: (**مفصــلاً**) يــبين أن الكتــاب الحــاكم مفصل مـــبين، بخلاف ما يزعمه من يعارضه بـــآراء الرجــال، ويقــول: إنه لا يفهم معنــاه، ولا يــدل على مـورد النـــزاع، فيجعلـه: إما مجملاً لا ظـاهر لـه، أو مُؤوّلاً لا يعلم معناه، ولا دليل يدل على عين المعنى المراد به.

ولهــــذا كــــان المعرضـــون عن النصـــوص، المعارضــون لهــا، كــالمتفقين على أنه لا يعلم عين المراد به، وإنما غايتهم أن يذكروا احتمـالات كثـيرة، ويقولون: يجوز أن يكون المراد واحــداً منهـا. ولهـذا أمسك من أمسك منهم عن التأويــــل، لعــــدم العلم بعين المراد.

فعلى التقديرين لا يكون عندهم الكتاب الحــاكم مفصّـلاً، بل مجملاً ملتبسـاً أو مـؤوّلاً بتأويل لا دليل على إرادته.

ثم قال: (**والذين آتيناهم الكتــاب يعلمــون أنه منـــزل من ربك بــالحق**) وذلك أن الكتــاب الأول مصــدق للقــرآن، فمن نظر فيما بأيــدي أهل الكتــاب من التــوراة والإنجيـل، علم علمــاً يقينــاً لا

يحتمل النقيض أن هذا وهذا جاء من مشكاة واحـدة، لا سيما في بـاب التوحيد والأسـماء والصـفات، فـإن التـــوراة مطابقة للقـــرآن موافقة له موافقة لا ريب فيها.

وهذا مما يبين أن ما في التوراة من ذلـك، ليس هو من المبدل الذي أنكره عليهم القرآن، بل هو من الحق الـذي صـدقهم عليـه. ولهـذا لم يكن النـبي وأصـحابه ينكـرون ما في التـوراة من الصـفات، ولا يجعلـــون ذلك مما بدّله اليهـــود، ولا يعيبـــونهم بـــذلك ويقولون هذا تشبيه وتجسيم، كما يعيبهم بذلك كثـــير من النفاة، ويقولـون: إن هـذا مما حرّفـوه، بل كـان الرسول إذا ذكروا له شـيئاً من ذلك صـدّقهم عليـه، كما صدقهم في خـبر الحـبر، كما هو في الصـحيحين عن عبد الله بن مسـعود، وفي غـير ذلـك. ثم قـال: (**وتمت كلمت ربك صدقاً وعـدلاً**)، فقـرر أن ما أخبر الله به فهو صدق، وما أمر به فهو عدل.

وهـذا يقـرر أن ما في النصـوص من الخـبر فهو صدق علينا أن نصدّق به، لا نعرض عنه ولا نعارضـــه، ومن دفعه لم يصـــدق بـــه، وإن قـــال: أنا أصـــدق الرسول تصديقاً مجملاً، فإن نفس الخبر الذي أخـــبر به الرسول، وعارضه هو بعقله ودفعه، لم يصـدق به تصديقاً مفصلاً، ولو صـدق الرجل الرسـول تصـديقاً مجملاً، ولم يصـدقه تصـديقاً مفصـلاً، فيما علم أنه أخـــبر بـــه، لم يكن مؤمنـــاً لـــه، ولو أقر بلفظه مع إعراضه عن معناه الذي بينه الرسول، أو صرفه إلى معانٍ لا يدل عليها مجرى الخطاب بفنون التحريـــف، بل لم يُردها الرســـول، فهـــذا ليس بتصـــديق في الحقيقة، بل هو إلى التكذيب أقرب.

الوجه التاسع والعشرون: وهو أن يقال: إن الله ذمّ أهل الكتــاب على كتمــان ما أنــزل اللــه، وعلى الكذب فيه، وعلى تحريفه، وعلى عدم فهمه.

قـال تعـالى : (**أفتطمعـون أن يؤمنـوا لكم وقد كان فريق منهم يسـمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلــوه وهم يعلمــون. وإذا لقــوا الـذين آمنـوا قـالوا آمنا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قـالوا أتحـدثونهم بما فتح الله عليكم ليحـــــــاجوكم به عند ربكم أفلا تعقلـــــون. أولا يعلمـــــون أن الله يعلم ما يســـرون وما يعلنـــون. ومنهم أميـــون لا يعلمـــون الكتـــاب إلا أمـــاني وإن هم إلا يظنون. فويل للذين يكتبون الكتاب بأيـديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون**) .

فذمَّ المحرِّفين له، والأميين الذين لا يعلمونه إلا أمانـيّ، والذين يكذبون فيقولــون لما يكتبونه هو من عند الله، وما هو من عند الله، كما ذم الـذين يلـوون ألسـنتهم بالكتـاب لتحسـبوه من الكتـاب وما هو من الكتــاب، وقد ذمّ الــذين يكتمــون ما أنــزل الله من الكتاب في غير هذا الموضع.

وهــذه الأنــواع الأربعة موجــودة في الــذين يعرضــون عن كتــاب الله ويعارضــونه بــآرائهم وأهـوائهم، فـإنهم تـارة يكتمـون الأحـاديث المخالفة لأقــوالهم، ومنهم طوائف يضــعون أحــاديث نبوية توافق بـدعهم، كالحـديث الـذي تحتج به الفلاسـفة: أول ما خلق الله العقل.

والحديث الـذي يحتجـون به في نفي الرؤية : لا ينبغي لأحد أن يرى الله في الدنيا ولا في الآخرة.

والحـديث الـذي يحتجـون به في نفس العلـو، كالحديث الذي رواه ابن عسـاكر فيما أملاه في نفي الجهة عن شيخه ابن عبد الله العوسجي عن النبي أنه قال: ((**الذي أَيَّنَ الأين فلا يقـال لـه: أين**))، وعـارض به حـديث ابن إسـحاق الـذي رواه أبو داود وغيره، الذي قال فيه : ((**يستشـفع بك على الله ويستشـفع بالله عليك**))، وأكـثر فيه في القـدح في ابن إسـحاق، مع احتجاجه بحـديث أجمع العلمـاء على أنه من أكذب الحديث، وغاية ما قـالوا فيـه: إنه غريب.

والأحـاديث الـتي تحتج بها الاتحادية من هـؤلاء وغـيرهم، مثـل: قـولهم عن النـبي أنه قـال: ((**ربي زدني فيك تحيُّراً**)) .

ومثل الأحـاديث الـتي يحتج بها الواصـفون له بالنقـائص، كحـديث الجمل الأورق ونـزوله عشـية عرفة إلى الأرض يصـافح الركبـان ويعـانق المشـاة، ونزوله إلى بطحـاء مكـة، وقعـوده على كرسي بين السماء والأرض، ونزوله على صخرة بيت المقـدس، وأمثال ذلك.

وكذلك ما يضـعونه من الكتب بـآرائهم وأذواقهم ويدّعون أن هذا هو دين الله الذي يجب اتباعه.

وأما تحـريفهم للنصـوص بـأنواع التـأويلات الفاسدة التي يحرّفون بها الكلم عن مواضعه، فأكثر من أن يـذكر، كتـأويلات القرامطة الباطنيـة، والجهمية، والقدرية، وغيرهم.

وأما عدم الفهم، فإن النصوص التي يخالفونهـا، تارة يحرّفونها بالتأويل، وتـارة يعرضـون عن تـدبرها

وفهم معانيها، فيصـيرون كـالأميين الـذي لا يعلمـون الكتـاب إلا أمانــيَّ، ولهـذا تجد هـؤلاء معرضـين عن القرآن والحـديث، فمنهم طوائف لا يقـرّون القـرآن، مثل كثــير من الرافضة والجهميــة، لا تحفظ أئمتهم القرآن، وسـواء حفظـوه أو لم يحفظـوه لا يطلبـون الهـدى منـه، بل إما أن يعرضـوا عن فهمه وتـدبّره، كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانــيَّ، وإما أن يحرفوه بالتأويلات الفاسدة.

وأما الحديث : فمنهم من لا يعرفه ولم يسمعه، وكثــير منهم لا يصــدق بــه، ثم إذا صــدقوا به كــان تحــريفهم له وإعراضــهم عنـــه، أعظم من تحريف القـــرآن والإعـــراض عنـــه، حـــتى أن منهم طوائف يقـــرّون بما أخـــبر به القـــرآن من الصـــفات، وأما الحديث إذا صدّقوا به فهم لا يقرّون بما أخبر به.

وإذا تـبين أن من أعـرض عن الكتـاب وعارضه بالمعقولات، لابد له من كتمان أو كذب أو تحريف أو أمية، مع عدم علم، وهذه الأمـور كلها مذمومة – دل ذلك على أن هؤلاء مذمومون في كتاب الله، كما ذم الله أشباههم من أهل الكتـاب، وأن هـؤلاء وأمثـالهم دخلوا في قوله ، الذي ثبت عنه في الصحيح، الذي قال فيـه: ((**لتتبعن سنن من كـان قبلكم حـذو القُـذّة بالقُـذَّة، حـــتى لو دخلــوا جحر ضب لـدخلتموه**)). **قـالوا : يا رسـول الله : اليهـود والنصارى؟ قال:** ((**فمن؟**))[1] .

الوجه الثلاثون: وهو أن يقـال : الـذين يعارضـون كلام الله وكلام رســوله بعقــولهم: إن كـــانوا من ملاحــدة الفلاســفة والقرامطة . قــالوا: إن الرسل أبطنت خلاف ما أظهـرت لأجل مصـلحة الجمهـور.

---

[1] (?) البخاري (4/169) .

حـــتى يـــؤول الأمر بهم إلى إســـقاط الواجبـــات واستحلال المحرمات: إما للعامـة. وإما للخاصة دون العامـــة. ونحو ذلك مما يعلم كل مـــؤمن أنه فاسد مخـالف لما علم بالاضـطرار من دين الإسـلام. وإن كـــانوا من أهل الفقه والكلام والتصـــوّف الـــذين لا يقولون ذلك. فلابد لهم من التأويل الـذي هو صـرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح.

ولفظ ((التأويل)) يراد به التفسـير، كما يوجد في كلام المفسرين: ابن جرير وغيره ويراد به حقيقة ما يـــؤول إليه الكلام. وهو المـــــراد بلفظ التأويل في القرآن.

وهذان الوجهـان لا ريب فيهمـا. والتأويل بمعـنى التفسير والبيان كان السلف يعلمونه ويتكلمون فيه.

وأما بـالمعنى الثـاني. فمنه ما لا يعلمه إلا اللـه. ولهـذا كـانوا يثبتـون العلم بمعـاني القـرآن .وينفـون العلم بالكيفية. كقول مالك وغيره الاسـتواء معلـوم. والكيف مجهول.

فالعلم بالاستواء من باب التفسـير، وهو التأويل الـذي نعلمـه. وأما الكيف فهو التأويل الـذي لا يعلمه إلا الله، وهو المجهول لنا.

ويراد بالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين: صـرف اللفظ عن الاحتمـال الـراجح إلى الاحتمـال المرجوح، وهذا هو الذي تدعيه نفاة الصفات والقـدر ونحو ذلك من نصوص الكتاب والسنة .

وهـؤلاء قـولهم متنـاقض، فـإنهم على أصـلين فاســـدين: فـــإنهم يقولـــون لابد من تأويل بعض الظـواهر كما في قولـه: ((**جعت فلم تطعمـني**)). وقوله: ((**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**))، ونحو ذلك. ثم أي نص خـالف رأيهم جعلـوه من هـذا

الباب، فيجعلون تارة المعنى الفاسد هو الظاهر، ليجعلوا في موضع آخر المعنى الظاهر فاسداً، وهم مخطئون في هذا وهذا.

ومضمون كلامهم أن كلام الله ورسوله في ظاهره كفر وإلحاد، من غير بيان من الله ورسوله للمراد .

وهذا قول ظاهر الفاسد، وهو أصل قول أهل الكفر والإلحاد. أما النصوص التي يزعمون أن ظاهرها كفر، فإذا تدبرت النصوص وجدتها قد بيّنت المراد، وأزالت الشبهة، فإن الحديث الصحيح لفظه: ((**عبدي، مرضت فلم تعدني. فيقول: كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض، فلو عدته لوجدتني عنده**)).

فنفس ألفاظ الحديث نصوص في أن الله نفسه لا يمرض. وإنما الذي مرض عبده المؤمن. ومثل هذا لا يقال ظاهره أن الله يمرض، فيحتاج إلى تأويل؛ لأن اللفظ إذا قرن به ما بيّن معناه، كان ذلك هو ظاهره كاللفظ العام، إذا قرن به استثناء أو غاية أو صفة، كقوله: (**فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً**) وقوله: (**فصيام شهرين متتابعين**) ونحو ذلك، فإن الناس متفقون على أنه حينئذ ليس ظاهره ألفاً كاملة ولا شهرين، سواء كانا متفرّقين أو متتابعين[1].

وأما قوله: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فهو أولاً: ليس من الحديث الصحيح الثابت عن النبي

[1] (?) أي أن الناس متفقون على أن نوحاً لم يعش ألف سنة كاملة بل أقل من ذلك لوجود الاستثناء في الآية. ومتفقون على أنه لا يجب صيام شهرين متتابعين على كل مسلم، بل على من لم يجد رقبة مؤمنة يحررها كفارة لخطئه في قتله من قتل من مؤمن أو معاهد لعسرته بثمنها (وانظر تفسير الطبري للآية الكريمة).

 ، فلا نحتاج أن ندخله في الباب. ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأول الجميع، كما فعل بشر المريسي ومحمد بن شجاع الثلجي وأبو بكر بن فورك في كتاب ((مشكل الحديث)) حتى أنهم يتأولون حديث عرق الخيل وأمثاله من الموضوعات.

فحديث: الحجر الأسود يمين الله في الأرض، هو معروف من كلام ابن عباس، ورُوى مرفوعاً، وفي رفعه نظر. ولفظ الحديث: الحجر الأسود يمين الله في الأرض. فمن صافحة أو قبّله فكأنما صافح الله وقبل يمينه. ففي لفظ هذا الحديث أنه يمين الله في الأرض، وأن المصافح له كأنما صافح الله وقبل يمينه. ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به. فهذا صريح في أنه ليس هو نفس صفة الله، فلا يمكن أحد أن يأتي بنص صحيح صريح يدل على معنى فاسد. من غير بيان للنص أصلاً. فالحمد لله الذي سلّم كلامه وكلام رسوله من كل نقص وعيب. وسبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب. والحمد لله رب العالمين .

وأما الخطأ الثاني فيأتون إلى نصوص صحيحة دالة على معانٍ دلالة بينة، بل صريحة قطعية، كأحاديث الرؤية ونحوها، مما فيه إثبات الصفات. فيقولون: هذه تحتاج إلى التأويل كتلك، وقد تبين استغناء كل من الصنفين عن التحريف، وأن التفسير الذي به يعرف الصواب قد ذكر ما يدل عليه في نفس الخطاب: إما مقروناً به، وإما في نص آخر.

ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم، وصراط مستقيم، في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه

التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي لا تحتاج إليه، إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب، فنجد من ظهر له تناقض أقوال أهل الكلام والفلاسفة، كأبي حامد وأمثاله، ممن ينظنون أن في طريقة التصفية نيل مطلوبهم، يعوّلون في هذا الباب على ذوقهم وكشفهم، فيقولون: إن ما عرفته بنور بصيرتك فقِّرره، وما لم تعرفه فأوّله.

ومن ظن أن في كلام المتكلمين ما يهدي إلى الحق، يقول: ما ناقض دلالة العقل وجب تأويله، وإلا فلا .

ثم المعتزلي –والمتفلسف الذي يوافقه – يقول: إن العقل يمنع إثبات الصفات وإمكان الرؤية .

ويقول المتفلسف الدهري: إنه يمنع إثبات معاد الأبدان، وإثبات أكل وشرب في الآخرة، ونحو ذلك.

فهؤلاء، مع تناقضهم، لا يجعلون الرسول نفسه نصب في خطابه دليلاً يفرق به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، بل يجعلون الفارق هو ما يختلف باختلاف الناس من أذواقهم وعقولهم.

ومعلوم أن هذا نسبة للرسول إلى التلبيس وعدم البيان، بل إلى كتمان الحق وإضلال الخلق، بل إلى التكلم بكلام لا يعرف حقه من باطله، ولهذا كان حقيقة أمرهم الإعراض عن الكتاب والرسول، فلا يستفيدون من كتاب الله وسنة رسوله شيئاً من معرفة صفات الله تعالى، بل الرسول معزول عندهم عن الإخبار بصفات الله تعالى نفياً وإثباتاً، وإنما ولايته عندهم في العمليات – أو بعضها- مع أنهم متفقون على أن مقصوده العدل بين الناس وإصلاح دنياهم.

ثم يقولـون مع ذلـك: إنه أخـبرهم بكلام عن الله وعن اليوم الآخـر: صـار ذلك الكلام سـبباً للشر بينهم والفتن والعـــداوة والبغضـــاء، مع ما فيه عنـــدهم من فساد العقل والـدين، فحقيقة أمـرهم أنه أفسد دينهم ودنيـــاهم. وهـــذا منـــاقض لقـــولهم: إنه أعقل الخلق وأكملهم، أو من أعقلهم وأكملهم، وأنه قصد العـــــدل ومصلحة دنياهم.

فهم مع قولهم المتضمن للكفر والإلحاد، يقولون قـــولاً مختلفـــاً، يؤفك عنه من أفـــك، متنـــاقض غاية التناقض، فاسد غاية الفساد.

الوجه الحادي والثلاثـون : وهو أن يقـال : حقيقة قول هؤلاء الذين يجوزون أن تعارض النصوص الإلهية النبوية بما يناقضـــــها من آراء الرجـــــال، أن لا يحتج بالقرآن والحـديث على شـيء من المسـائل العلميـة، بل ولا يســـتفاد التصـــديق بشـــيء من أخبـــار الله ورســوله، فإنه إذا جـاز أن يكـون فيما أخـبر الله به ورسـوله في الكتـاب والسـنة أخبـار يعارضـها صـريح العقـــل، ويجب تقديمه عليها من غـــير بيـــان من الله ورسوله للحق الذي يطابق مدلول العقل، ولا لمعـاني تلك الأخبار المناقضة لصريح العقل، فالإنسان لا يخلو من حـالين، وذلك لأن الإنسـان إذا سـمع خطـاب الله ورسوله الذي يخـبر فيه عن الغيب: فإما أن يقـدر أن له رأيـاً مخالفـاً للنص، أو ليس له رأي يخالفـه، فـإن كـان عنـده مما يسـميه معقـولاً ما ينـاقض خـبر الله ورســوله، وكـــان معقوله هو المقـــدّم، قـــدّم معقوله وألغى خبر الله ورسـوله وكـان حينئـذٍ كل من اقتضى عقله مناقضة خبر من أخبار الله ورسـوله قـدم عقله على خـبر الله ورسـوله، ولم يكن مسـتدلاً بما أخـبر الله به ورسوله على ثبوت مخبره، بل ولم يستفد من خبر الله ورسوله فائـدة علميـة، بل غايته أن يسـتفيد

إتعاب قلبه فيما يحتمله ذلك اللفظ من المعاني الـتي لا يـدل عليها الخطـاب إلا دلالة بعيـدة ليصـرف إليها اللفظ.